Distr.
GENERAL

E/ESCWA/OES/2007/1
4 May 2007
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير الإسكوا السنوي
٢٠٠٦

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٧

07-0267

التقرير السنوي ٢٠٠٦

تصدير

كما هي العادة، تصدر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تقريرها السنوي الذي تستعرض فيه ما حققته من إنجازات وما شهدته من تطورات خلال العام المنصرم. وقد كان عام ٢٠٠٦ عاماً غير عادي للبنان، البلد المضيف للإسكوا، جراء الحرب الإسرائيلية على لبنان في شهر تموز/يوليو. ورأت الإسكوا، بحكم تأثرها بأوضاع الدولة المضيفة والمنطقة، أن يعكس هذا التقرير تأثير هذه الحرب التي كان لها تداعيات سلبية ضخمة على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والإنسانية.

فقد أكدت الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف عام ٢٠٠٦، ما كانت الإسكوا تشير إليه مبكراً، من أن المنطقة ما زالت معرضة للحروب والاضطرابات الأمنية والسياسية، ما يدعو إلى معالجة مختلفة لقضايا التنمية تنطلق من مفهوم "التنمية في ظل الصراعات وعدم الاستقرار". وقد كان إنشاء وحدة القضايا الطارئة والنزاعات في الإسكوا في مطلع عام ٢٠٠٦، كما لو أنه استعداد منها لمواجهة هذه الحروب وما يماثلها من صراعات في المنطقة. ولهذا، حصل انخراط الإسكوا بشكل سريع في الجهود التي بذلت للتخفيف من تداعيات الحرب وإعادة الإعمار والنهوض، بالرغم من اضطرارها إلى إجلاء معظم موظفيها إلى خارج لبنان خلال الحرب ولمدة زادت عن الشهرين. وفي هذا المجال، لا بد من توجيه تحية تقدير خاصة إلى كافة العاملين في الإسكوا الذين نجحوا في تجاوز الانقطاع عن العمل الذي تسببت به الحرب، وما سبقها وما تلاها من عدم استقرار أمني وسياسي في لبنان، وخصوصاً في المحيط المباشر لمبنى الأمم المتحدة في بيروت. فقد استمرت الإسكوا في العمل رغم تلك الظروف لإنجاز برنامج العمل المقرر، وكذلك لتنفيذ كل الأنشطة الإضافية التي فرضتها الحرب وجهود إعادة الإعمار والبناء. وبقي تأثير الحرب محدوداً على إنجازات الإسكوا، بفضل مفهوم "التنمية في ظل الصراعات وعدم الاستقرار" الذي دعت إليه الإسكوا مبكراً وعملت على ممارسته في أنشطتها وأعمالها وهيأت العاملين فيها لقبوله والتصرف بمضمونه.

ورغم تداعيات الحرب التي اضطرت الإسكوا إلى الابتعاد عن لبنان لفترة قصيرة، كان هنالك إصرار على ضرورة عودة الإسكوا إلى ممارسة عملها بأسرع ما يمكن وفي مقرها نفسه في وسط بيروت، بالرغم من التوترات الأمنية والسياسية المحيطة به. وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ اندلاع الحرب العدوانية التي شنتها إسرائيل على لبنان، ساهمت الإسكوا، ولا تزال، في عملية إعادة الإعمار والنهوض في لبنان.

فمقر الإسكوا الدائم هو بيروت، حيث احتضنت دولة لبنان فكرة إنشاء الإسكوا وإقامتها منذ عام ١٩٧٣. وهذا ما يدفع الإسكوا إلى بذل كل جهد ممكن لمساعدة لبنان العزيز في مواجهة التحديات الجسام لإعادة الإعمار وإعادة الاستقرار، بالرغم من حجم الدمار الهائل الذي لحق بلبنان الشعب ولبنان الوطن. وقد شملت جهود الإسكوا في هذا الإطار العديد من المحاور والقضايا التي سيتم عرضها في هذا التقرير، ومنها:

أولاً- المساهمة في بلورة رؤية وطنية شاملة تربط عملية إعادة الإعمار بعملية النهوض الوطني وبالتنمية المتوازنة الشاملة المستدامة طويلة الأمد، وذلك بالتشاور مع مختلف الأطراف والمؤسسات اللبنانية ذات العلاقة، بحيث تأخذ هذه الرؤية بعين الاعتبار واقع المجتمع اللبناني ومختلف الإشكالات التي يواجهها.

ثانياً- العمل، ضمن إمكاناتها، على تأكيد دور المجتمع الدولي في حماية لبنان من تكرار الحرب وفي المساهمة في عملية إعادة الإعمار والنهوض الوطني.

ثالثاً- وانطلاقاً من دورها المركزي في التعاون العربي والتكامل الإقليمي، ركزت الإسكوا جهودها على تأكيد الشراكات العربية اللبنانية في مختلف المجالات وفي مختلف أوجه العمل التنموي.

وقامت الإسكوا إلى تاريخه بإعداد وتنفيذ عدد من المبادرات التي جرى عرضها لاحقاً في هذا التقرير، أهمها:

١- أعدت الإسكوا مشروع صندوق لدعم المؤسسات الصغرى، يشمل المساعدات المالية والاستشارات الفنية والإدارية والإقراض الصغير قصير الأمد، وذلك بالتعاون مع الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.

٢- تعمل الإسكوا، بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية، على إقامة صندوق تعاضد خاص لتمكين المؤسسات الإنتاجية الصغيرة في لبنان، والأكثر تضرراً من الحرب بشكل خاص، وإعطائها ما يلزم لاستعادة نشاطها الاقتصادي، بما في ذلك بناء قدراتها الفنية والإدارية.

٣- تسعى الإسكوا إلى إعادة العمل في مشاريعها الخاصة بجنوب لبنان وتوسيعها، بعدما تضررت هي أيضاً من الحرب.

٤- تعمل الإسكوا على إعادة تأهيل العربة الإلكترونية الجوالة (E-caravan) للتدريب على تكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع مؤسسة سرادار.

إننا نأمل بشكل خاص في أن تكتمل المبادرات العربية الفاعلة لتتبنى صندوق التعاضد المذكور أعلاه، بحيث يتحمل ديون المؤسسات اللبنانية الصغيرة والصغرى في قطاعات التجارة والخدمات والإنتاج، ويقدم مساعدته فنياً وإدارياً لمواجهة تداعيات الحرب المدمرة وما نتج عنها من ظروف اقتصادية صعبة، والانطلاق مجددا والمساهمة في إنعاش الاقتصاد اللبناني المنكوب.

وختاماً، يعكس هذا التقرير رؤية الإسكوا لإعادة الإعمار ودور المجتمع الدولي، والدور العربي فيها ودور الإسكوا بالذات في هذا البلد الشامخ الذي يحتضن الإسكوا والعديد من المنظمات العربية والدولية الأخرى. كما يعكس كيف نجحت الإسكوا بجهود العاملين فيها والتزامهم، في تجاوز تداعيات الحرب وإنجاز كل البرنامج المقرر إلى جانب القيام بما يمكن للمساهمة في جهود إعادة الإعمار والنهوض بلبنان.

مرفت تلاوي
وكيل الأمين العام
الأمين التنفيذي للإسكوا

المحتويات

الصفحة

تصدير
مقدمة

الفصل

الفصل الأول- الدورة الرابعة والعشرون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الفصل الثاني- الهيئة الاستشارية واللجان الحكومية الدولية ولجان أخرى

ألف- الهيئة الاستشارية
باء- اللجان الحكومية الدولية
جيم- اللجنة الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي

الفصل الثالث- منشورات أساسية

ألف- الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، ٢٠٠٦
باء- المرأة العربية في الحياة العامة وصنع القرار
جيم- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٦
دال- تقرير عن أوضاع الشعب الفلسطيني
هاء- الحزمة العريضة من أجل التنمية في منطقة الإسكوا: تعزيز النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجتمع المعرفة العالمي
واو- تقرير السكان والتنمية: النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية

الفصل الرابع- مواضيع إنمائية مميزة

ألف- إنشاء وحدة القضايا الطارئة والنزاعات
باء- دور الإسكوا في خدمة دول المنطقة حتى عام ٢٠١٠
جيم- خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في منطقة الإسكوا
دال- التعاون بين الإسكوا ومملكة البحرين في مجال السياسة الاجتماعية المتكاملة

الفصل الخامس- من إنجازات عام ٢٠٠٦

ألف- البرنامج العادي
باء- الخدمات الاستشارية وأنشطة التعاون

المحتويات (تابع)

الصفحة

الفصل السادس- الخدمات الإدارية

ألف- قسم شؤون الميزانية والشؤون المالية
باء- قسم خدمات الدعم المركزي
جيم- قسم شؤون المؤتمرات
دال- قسم الموارد البشرية
هاء- وحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الفصل السابع- النشاطات الإعلامية

مقدمة

يستعرض هذا التقرير أهم التطورات التي شهدتها الإسكوا وأهم الإنجازات التي حققتها في عام ٢٠٠٦، الذي شهد حرباً عدوانية مدمرة على لبنان واضطرار الإسكوا إلى إجلاء موظفيها إلى خارج لبنان لحوالي شهرين قبل أن تعاود نشاطها بالكامل. وقد كان للحرب تداعيات سياسية وأمنية خطيرة، دفعت بالإسكوا إلى اتخاذ خطوات أمنية احترازية إضافية، سواء في محيط مقرها في وسط بيروت الذي يشهد وضعاً أمنياً دقيقاً، أو في طريقة عمل موظفيها ودوامهم. ومع ذلك، استمرت الإسكوا في تأمين الخدمات بفعالية للدول الأعضاء، وتمكّنت من إنجاز برنامج العمل المقرر، وحققت العديد من الإنجازات الأخرى التي ساهمت في مؤازرة جهود التنمية في المنطقة، وبشكل خاص جهود إعادة الإعمار في لبنان.

وكان أبرز ما شهدته الإسكوا في عام ٢٠٠٦ انعقاد دورتها الرابعة والعشرين في بيروت في شهر أيار/مايو، ولذلك كان من الطبيعي أن تبقى هذه الدورة موضوع الفصل الأول من هذا التقرير السنوي، بينما خصص الفصل الثاني لاستعراض الاجتماعات الحكومية وشبه الحكومية والاستشارية التي عقدت في عام ٢٠٠٦.

وللتذكير بأن الإسكوا تصدر سلسلة من المطبوعات التنموية الشاملة، خُصِّص الفصل الثالث من هذا التقرير لاستعراض المطبوعات الرئيسية، وتلخيص أبرز محتوياتها التي تتناول أهم التطورات والإنجازات التي حققتها أنشطة التنمية المستدامة في المنطقة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

وخُصص الفصل الرابع لاستعراض أهم المواضيع الإنمائية التي ميّزت عمل الإسكوا لعام ٢٠٠٦، ومنها بشكل خاص إنشاء وحدة القضايا الطارئة والنزاعات، التي تعكس إيمان الإسكوا والأمم المتحدة بأن التنمية المستدامة هي الطريق الأمثل للتخفيف من أسباب النزاعات وبالتالي الحد من آثارها. وتساهم هذه الوحدة في جهود إعادة التأهيل والإعمار في مناطق النزاعات، بما فيها العراق بالرغم من صعوبة الوضع الأمني فيه.

وخُصِّص الفصلان الخامس والسادس للإنجازات التي حققتها الشُعَب الفنية في الإسكوا في إطار تنفيذ برنامج العمل المقرر، بما في ذلك الخدمات الاستشارية التي قدمتها الإسكوا للدول الأعضاء والخدمات الإدارية العامة.

وخُصص الفصل السابع لاستعراض نشاط الإسكوا في المجال الإعلامي. وكان هذا النشاط لافتاً في عام ٢٠٠٦ نظراً إلى تعدد المهام التي واصلت السيدة مرفت تلاوي، الأمين التنفيذي للإسكوا ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة، القيام بها بالرغم من الحرب على لبنان، وظروف الإجلاء الاضطراري من بيروت، وذلك في جهد تجاوز حدود ما تتطلبه مهامها العادية، مكرّسة بالتالي أكثر فأكثر، عمل الإسكوا ودورها وتأثيرها في المنطقة. وقد نالت الأمين التنفيذي أكثر من تكريم لما بذلته من جهد في تلك الفترة.

ونأمل في أن يقدّم تقرير هذا العام صورة وافية عن عمل الإسكوا وإنجازاتها في المجالات المتنوعة التي تهم البلدان الأعضاء ويشملها برنامج عملها المتعدد التخصصات الذي يهدف إلى مؤازرة البلدان الأعضاء في سعيها إلى تنفيذ مختلف المشاريع والبرامج ذات البعد الإنمائي.

الفصل الأول- الدورة الرابعة والعشرون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

عقدت الدورة الوزارية الرابعة والعشرون للإسكوا في أيار /مايو ٢٠٠٦ في بيت الأمم المتحدة في بيروت، تحت رعاية دولة رئيس مجلس النواب اللبناني السيد نبيه بري. وقد شارك فيها وفود وزارية رفيعة تمثل الدول الأعضاء في الإسكوا (معالي السيد خالد بن محمد القصيبي، رئيس الدورة، وزير الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، ومعالي السيد علي المصيلحي، وزير التضامن الاجتماعي في جمهورية مصر العربية، ومعالي السيد سمير أبو عيشة، وزير التخطيط في فلسطين) وممثلون عن منظمات وهيئات الأمم المتحدة، وعن دول أعضاء في الأمم المتحدة ليست أعضاء في الإسكوا، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات حكومية وغير حكومية وهيئات مانحة.

في المرحلة الأولى من أعمال الدورة، نظر كبار المسؤولين في تقرير الأمين التنفيذي عن عمل اللجنة خلال فترة السنتين الماضيتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. كما تداولوا في قضايا الإدارة العليا، بما في ذلك ترشيد عمل اللجنة من خلال النظر في البرنامج الإحصائي وفي الآلية الحكومية للإسكوا، والتعديلات المقترحة على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ومشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وافتتح رئيس مجلس النواب اللبناني، السيد نبيه بري، الشق الوزاري من أعمال الدورة بكلمة شكر فيها الأمين التنفيذي على مواقفها المساندة للبنان وعلى اهتمامها بإعادة إعماره وإنمائه، وبالأخص جنوب لبنان، وأثنى على جهودها الداعمة لترشيح لبنان لنيل جائزة الأمم المتحدة للإعمار.

وركزت الاجتماعات الوزارية على قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا، حيث عقدت ثلاث حلقات حوار، هي: التحديات الجديدة في المنطقة وأثرها على عمل الإسكوا، ومواجهة مشاكل بطالة الشباب، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة.

وفي حلقة الحوار حول التحديات الجديدة في المنطقة وسبل مواجهتها، استند النقاش إلى التوصيات الواردة في تقرير اجتماع خبراء رفيع المستوى حول دور الإسكوا في خدمة دول المنطقة حتى عام ٢٠١٠. وجرى التأكيد على ضرورة تهيئة بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال من خلال توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي والبنى الأساسية الضرورية، واعتماد القوانين التي تحمي الاستثمار، وإجراء دراسات حول مجالات الاستثمار الممكنة في كل بلد ومتطلبات تحسين البيئة الاستثمارية، مع التأكيد أيضاً أن دور الحكومات يتمثل في تهيئة البيئة المشجعة لرجال الأعمال الذين يقومون باستقطاب الاستثمار. وشدد المشاركون على أهمية الدعم السياسي للاستراتيجيات والسياسات الاجتماعية، ومشاركة القطاع الخاص في صياغتها. كما دعوا الإسكوا إلى إنشاء مرصد لقياس المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وإلى تجنب التعميم في الاستنتاجات والحلول المقترحة في التقارير نظراً إلى تباين المشاكل بين الدول العربية تبعاً لنظمها الاقتصادية والاجتماعية. وأوصت حلقة الحوار باعتماد خطة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي ووضع آليات العمل اللازمة لهذا الغرض.

وناقشت طاولة مستديرة تقريراً بعنوان "تشغيل الشباب العربي" يلقي الضوء على ظاهرة البطالة في البلدان العربية وسبل مواجهتها. وأشار التقرير إلى أن انعكاسات مشكلة البطالة تختلف من اقتصاد عربي

إلى آخر. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي تكمن المشكلة في عدم مواءمة نوعية خريجي النظام التعليمي والتدريبي مع احتياجات القطاعين الخاص والعام. وفي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً تكمن المشكلة في عدم قدرة الاقتصاد على توليد العدد الكافي من فرص العمل. وفي أقل البلدان نمواً تكمن المشكلة في عدم وجود سوق عمل منظمة وعدم ملاءمة نظام التعليم والتدريب. وقد أشار المشاركون أثناء المناقشة إلى أن هناك فروقاً في طرق معالجة مشكلة البطالة وأسبابها بين البلدان العربية. ودعوا إلى اتخاذ إجراءات وسياسات لتحفيز مؤسسات الأعمال على التطوير التكنولوجي، وإنشاء مؤسسات تعنى بتوجيه برامج التدريب المهني، وتأسيس صناعات إنتاجية تعتمد على كثافة اليد العاملة، لما لذلك من أثر في تحسين المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

وفي حلقة حوار حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا، استعرضت الأمانة التنفيذية تقييماً للتقدّم المحرز في منطقة الإسكوا، ومقارنة بين بلدان المنطقة العربية وكذلك بين المنطقة العربية ومناطق أخرى. وأثناء المناقشة أشار المشاركون إلى الترابط بين الفقر والبطالة ومشاكل الشباب والأهداف الإنمائية للألفية، وجميعها ناتجة عن ضعف معدلات النمو، وتتطلب رؤية متكاملة للتنمية الشاملة تحظى بالدعم السياسي اللازم. وأشاروا إلى أن تحسين مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة والانتقال بها إلى مرحلة التنفيذ الفعلي يستلزم وضع إطار تفصيلي للتنفيذ. ودعا المشاركون الإسكوا، باعتبارها الذراع الإقليمي للأمم المتحدة في المنطقة، إلى تقديم المعونة الفنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان التي لا تستطيع تحقيقها. كما أكدوا على أهمية استقاء المعلومات لقياس الأهداف الإنمائية للألفية من المصادر الرسمية في البلدان المعنية. ورأوا أن تمكين المرأة بإزالة جميع العقبات التي تمنعها من الارتقاء، وتوفير التعليم لها، هو عامل رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ختام الدورة، دعت الوفود الوزارية إلى إنشاء لجنة فنية تتألف من ممثلين عن نقاط الاتصال في البلدان الأعضاء وتجتمع مرة كل ستة أشهر لمتابعة تنفيذ برنامج عمل الإسكوا والمساعدة في طلب التمويل للمشاريع المقترحة. كما اعتمدت عدداً من التوصيات تضمنت مطالبة البلدان الأعضاء بالعمل على تحقيق الأهداف والغايات المعتمدة في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، كجزء لا يتجزأ من خططها واستراتيجياتها الوطنية.

وعلى صعيد التنمية الاجتماعية، صدرت عن الدورة توصيات إلى الدول الأعضاء بتبني نهج السياسات الاجتماعية، وإلى الاسكوا بتنظيم منتدى عربي للسياسات الاجتماعية بهدف تعزيز الاهتمام بالسياسات الاجتماعية المتكاملة والفعالة. وحث المشاركون البلدان الأعضاء على زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها وتمكينها في جميع مستويات صنع القرار وفي عمليات حل الصراعات وإحلال السلام.

وفي إطار معالجة آثار النزاع وعدم الاستقرار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، طالبت الدورة الدول الأعضاء بأن تكثف جهودها لتحقيق السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، وحثت الإسكوا على تكثيف مساعيها لتعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تقييم التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يشكلها النزاع وعدم الاستقرار، والتنبؤ بها والاستجابة لها.

وشهدت الدورة توقيع مذكرة تفاهم بين الإسكوا، ممثلة بالأمين التنفيذي السيدة مرفت تلاوي، ومنظمة المرأة العربية، ممثلة بمديرها العام السيدة ودودة بدران، تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات وتنظيم الدورات التدريبية وذلك للارتقاء بالمرأة العربية.

وقد أقيمت على هامش الدورة الوزارية ثلاث فعاليات ثقافية لافتة هي: احتفال فني لنجوم البرنامج التلفزيوني "ستار أكاديمي ٢٠٠٦"، ومعرض لوحات فنية لمواهب لبنانية شابة من الجامعة اللبنانية الأميركية، ومعرض مطبوعات للإسكوا.

الفصل الثاني- الهيئة الاستشارية واللجان الحكومية الدولية ولجان أخرى

ألف- الهيئة الاستشارية

ضمن إطار زيادة التعاون وتبادل الآراء حول المواضيع والأولويات الإنمائية الوطنية والإقليمية، تعقد الإسكوا اجتماعات دورية للهيئة الاستشارية المكونة من سفراء الدول الأعضاء المعتمدين في البلد المضيف، لبنان. وخلال عام ٢٠٠٦ عقدت الإسكوا اجتماعين للهيئة الاستشارية، الأول في شباط/فبراير والثاني في أيلول/سبتمبر.

وفي اجتماع شباط/فبراير ناقش السادة السفراء التحضيرات الجارية للدورة الوزارية الرابعة والعشرين للإسكوا (أيار/مايو ٢٠٠٦)، حيث تطرقوا إلى أهم المواضيع التي سوف تعالجها كبطالة الشباب في العالم العربي وسبل التغلب عليها، والتحديات الدولية والإقليمية وانعكاساتها على دور الإسكوا في المنطقة، والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، تناول الحضور موضوع إقامة مركز الإسكوا للتكنولوجيا. وكانت الإسكوا قد أعدت وثيقة تحدد الإطار العام لهذا المركز وأهدافه ومجالات عمله بالإضافة إلى إطاره التنظيمي والتمويلي. كما ناقشوا إنشاء آلية إقليمية لبناء القدرات في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة. وكانت الإسكوا قد وضعت الشروط المرجعية لدراسة مبدئية حول جدوى إنشاء الآلية الإقليمية، كما قامت بإعداد المسودة الأولى للدراسة ومراجعتها وإدخال التعديلات عليها.

وفي أيلول/سبتمبر اجتمعت الهيئة الاستشارية لأول مرة بعد الحرب على لبنان. ونوهت الأمين التنفيذي بالجهود التي بذلتها الدول العربية لمساندة لبنان خلال الحرب، والتي تجلت في المواقف السياسية الداعمة والمساعدات العينية والمالية والإنسانية.

وجرى في هذا الاجتماع عرض الإجراءات التي اتخذتها الإسكوا خلال الحرب من أجل متابعة أنشطتها. ولإطلاع المشاركين على أبرز إنجازات الإسكوا، قدمت الأمين التنفيذي عرضاً مرئياً تضمن الأنشطة المدرجة في برنامج العمل والتي نفذتها الأمانة التنفيذية في الفترة الأخيرة، بما في ذلك الأنشطة التي نفذت في فترة الحرب على لبنان.

وقد ناقش السادة السفراء ما يهم البلدان العربية من المواضيع المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة التي افتتحت في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، علماً بأن جامعة الدول العربية كانت تنوي طرح قضية الشرق الأوسط على الجمعية العامة في محاولة للتوصل إلى تهدئة الأوضاع في المنطقة وإيجاد حل عادل ودائم لهذه القضية.

كما أشارت الأمين التنفيذي إلى أن تقرير الإسكوا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل يعرض عادة على الجمعية العامة. ويورد التقرير لعام ٢٠٠٦ أنه نتيجة للعمليات العسكرية التي واصلها الجيش الإسرائيلي في فلسطين والاحتجاز التعسفي وهدم المنازل وسياسة

الإغلاق، أصبح هناك ٣٥ ألف طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية، كما سجلت البطالة معدل ٢٣ في المائة والفقر معدل ٦٢ في المائة.

باء- اللجان الحكومية الدولية

اللجنة الإحصائية
(الدورة السابعة، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)

عقدت الدورة السابعة للجنة الإحصائية برعاية وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في لبنان، السيد جان أوغاسبيان. وقد شملت القضايا المطروحة على جدول الأعمال الأهداف الإنمائية للألفية، والمعرفة الإحصائية، وتعزيز القدرات الإحصائية بهدف صياغة السياسات المرتكزة على الأدلة، وقضايا متعلقة بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما بحثت اللجنة الإحصائية في متابعة تنفيذ توصيات دورتها السادسة والتقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة الإحصائية بين الدورتين السادسة والسابعة، ومنها أنشطة برنامج المقارنات الدولية.

واعتبرت الأمين التنفيذي السيدة مرفت تلاوي في كلمتها الافتتاحية أن الإحصاء والسياسة العامة شريكان قويان ومتلازمان، يعمل الأول على قياس ومراقبة ما ينجزه الثاني في عملية التنمية. وتعكس المؤشرات الإحصائية حالة الشعوب في تقدمها لتحقيق ما تطمح إليه من أهداف وغايات اقتصادية واجتماعية.

ثم ألقى معالي الوزير أوغاسبيان كلمة شدد فيها على أهمية الإحصاء، معتبراً المعلومات الإحصائية الصحيحة والدقيقة أساساً لعملية التنمية المستدامة في الميادين الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئية وفي صنع القرار الديمقراطي.

وفي ختام أعمالها، صاغت اللجنة الإحصائية مشروع قرار لتقديمه إلى الدورة الوزارية المقبلة للإسكوا بشأن تعزيز القدرات الإحصائية بهدف صنع السياسات المرتكزة على الأدلة. ودعا مشروع القرار البلدان الأعضاء إلى تعزيز استقلالية عمل الأجهزة الإحصائية الوطنية وحثها على تبادل الخبرات فيما بينها. كما دعا إلى الإسراع في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ واعتماد القائمة الأساسية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادرة عن الشراكة الخاصة بقياس تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وذلك بهدف إعداد السياسات التنموية الوطنية المرتكزة على الأدلة. كما طلب مشروع القرار إلى الإسكوا تكثيف جهودها المستمرة في بناء القدرات الإحصائية للبلدان الأعضاء والعمل على توحيد المفاهيم والتعاريف المستخدمة في مجال الإحصاء، بالإضافة إلى دعم فريق العمل الإقليمي لتعدادات السكان والمساكن لدورة ٢٠١٠.

وكان السيد علي بن محبوب بن حسن، مدير عام الإحصاءات الاجتماعية في وزارة الاقتصاد الوطني في سلطنة عمان قد أعلن سابقاً عن تخصيص مبلغ ٥٠ ألف دولار أمريكي دعماً لتنفيذ مشروع تعدادات السكان والمساكن لدورة ٢٠١٠ في منطقة الإسكوا.

لجنة النقل
(الدورة السابعة، بيروت، نيسان/أبريل ٢٠٠٦)

أصدرت لجنة النقل في دورتها السابعة توصية باعتماد مشروع قرار بشأن متابعة تنفيذ مكونات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي (إتسام). وقد اعتمدت الإسكوا هذا القرار في دورتها الرابعة والعشرين.

وقد أشارت الدول الأعضاء في هذا القرار إلى أن المكونات الرئيسية لنظام النقل المتكامل في المشرق العربي تتضمن تحسين البنى التحتية وتسهيل تدفق البضائع والأفراد عبر النقاط الحدودية، وكفالة النقل الآمن، وتوفير نظام للمعلومات وإطار منهجي لوضع وتحليل السياسات. وأبدت ارتياحها للخطوات التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء نحو تطبيق خطة العمل لتنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي وخاصة على المحورين م٤٠ (العراق-الأردن-فلسطين-الساحل الجنوبي للبحر المتوسط) وم٤٥ (سوريا-الأردن-السعودية-اليمن)، وكذلك الخطوات المتخذة نحو تسهيل عبور البضائع عبر الحدود، وخاصة من خلال تشكيل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة. ومن بين ما ورد في القرار، الطلب إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا أن تقدم تقارير دورية إلى لجنة النقل عن متابعة التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، والمحورين ذوي الأولوية م٤٠ وم٤٥، واتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، ومذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي، واللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة، وسلامة المرور على الطرق.

وتبين خلال الدورة أن تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي يتم بشكل نموذجي وسريع، خاصة في المملكة العربية السعودية التي كان من المتوقع أن تنجز تنفيذه بنهاية عام ٢٠٠٦، أي قبل ثلاثة عشر عاماً من الموعد المحدد لذلك. كما بدأت بعض الدول في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للوصلات

الناقصة في شبكات السكك الحديدية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي واليمن. وتبين كذلك أن هناك تقدماً في بعض الدول في عمل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة. ودخلت مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري حيز التنفيذ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وتم تشكيل لجان وطنية للإعداد لنشاطات أسبوع الأمم المتحدة العالمي الأول للسلامة على الطرق في كل من الجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، والجمهورية اللبنانية.

جيم- اللجنة الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي (الاجتماع الثالث، بيروت، آذار/مارس ٢٠٠٦)

عقد هذا الاجتماع تحت عنوان: التكنولوجيا من أجل التنمية في منطقة غربي آسيا، وعرضت خلاله دراسة الجدوى التمهيدية لإنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا من أجل التنمية، وأقر برنامج عمل شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، والإطار الاستراتيجي المقترح لعملها للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وأنشطة متابعة تنفيذ مقررات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (جنيف ٢٠٠٣، وتونس ٢٠٠٥) في منطقة الإسكوا. وخلص الاجتماع إلى تقديم مشروعي قرار اعتمدتهما الإسكوا في دورتها الوزارية الرابعة والعشرين، يتعلّق الأول بإنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا، والثاني بمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في المنطقة.

الفصل الثالث- منشورات أساسية

ألف- الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في الدول العربية، ٢٠٠٦

تناول هذا العدد أهم التطورات في أداء الدول العربية في مجال الالتحاق بالعولمة والتكامل الاقتصادي الإقليمي لعام ٢٠٠٥. وخلافاً عن الأعداد السابقة، لم يقتصر هذا العدد على الدول الأعضاء في الإسكوا، بل شمل كافة الدول العربية.

وفي مجال العولمة، ورد في هذا العدد تحليل للتقدم الذي أحرزته الدول العربية في ارتباطها بالاقتصاد العالمي، عن طريق تحليل مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي العالمي، والتجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وإنتاج النفط والغاز واحتياطات النفط والغاز الطبيعي. وقد عكست هذه المؤشرات مدى مساهمة الدول العربية في الاقتصاد العالمي ومدى ارتباطها بالعجلة الاقتصادية الإنتاجية العالمية المتكاملة. كما تم استعراض أداء الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتناول هذا العدد أيضاً التقدم المحرز في المفاوضات الخاصة بالتجارة العالمية، منذ مؤتمر الدوحة وحتى مؤتمر هونغ كونغ، إذ عرض من جهة النجاحات التي تحققت، ومن جهة أخرى العقبات التي لا زالت تحول دون نجاح الاتفاق حول مواضيع أجندة الدوحة.

وبالإضافة إلى ذلك، ورد في هذا العدد تحليل للتقدم الذي أحرزته الدول العربية في مجال التكامل الإقليمي، حيث تم تحليل التعاون والتكامل الإقليميين في مجالات التجارة، والاستثمارات، والسياحة، وتحويلات العاملين فيما بين البلدان العربية. وقد أضيف هذا العام مؤشر إقليمي يعكس مدى تكامل الدول العربية اقتصادياً. وقد بني هذا المؤشر على تحليل مجموعة من المتغيرات الاقتصادية مثل التجارة العربية البينية، والاستثمارات العربية البينية، والسياحة العربية البينية، وتحويلات العاملين البينية. وتم ترتيب الدول العربية من حيث مدى مساهمتها في التكامل الاقتصادي الإقليمي في ظل تحليل هذه المتغيرات الأربعة. كما تضمن هذا العدد تقييماً للتقدم الذي حققته الدول العربية في تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمعوقات التي تواجهها.

وتم التطرق في هذا الاستعراض أيضاً إلى التكامل الإقليمي القطاعي في مجالات الطاقة، والمياه، والبيئة، والاتصالات، والمواصلات، وخاصة مدى التقدم في تنفيذ مكونات النقل المتكامل في المشرق العربي.

باء- المرأة العربية في الحياة العامة وصنع القرار

يتضمن هذا الكتيّب عرضاً مدعوماً بالإحصاءات لواقع المرأة العربية في الحياة العامة ومواقع صنع القرار، وذلك في إطار متابعة التقدم المحرز في تحقيق الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية وهو "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة". ويتكون من سبعة فصول تشمل حق المرأة في الانتخاب، ومشاركة المرأة في المجالس البرلمانية والوزارية، وانتماءها إلى الأحزاب السياسية، والمرأة في القضاء، والمرأة في

المناصب العليا والتعيينات الرسمية، والمرأة في الإعلام، وفي المنظمات غير الحكومية والمنظمات الاجتماعية.

وتشير الدراسة إلى أن مشاركة المرأة في الحياة العامة في الدول العربية تبقى أقل من المستوى المطلوب، مما يعكس فجوة في الحقوق والحريات بين الجنسين، وأن هناك صعوبات كثيرة تقوّض فرص وصول المرأة إلى مختلف المواقع في الحياة العامة. وتعود جذور عدم المساواة بين الجنسين في المنطقة، والسيطرة الأبوية على حقوق المرأة وحرياتها، إلى تعريف دور المرأة كأم ومنجبة، وإلى التشدد السائد في فرض الأخلاقيات. وتمثل هذه الأمور عقبات هامة أمام المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في الحياة العامة في البلدان العربية.

وتشير الدراسة إلى أن الدول العربية، وفقاً لمقياس تمكين المرأة (GEM) الذي أدخله البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قبل عشر سنوات، تقع في المراتب الدنيا مقارنة بكل المناطق الأخرى في العالم، باستثناء دول أفريقيا جنوب الصحراء. وبينما لا تزال المرأة في كل أنحاء العالم تواجه عقبات تعيق إحقاق كامل حقوقها في المجتمع، فإن مقاومة المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية تعتبر من أكبر التحديات، وذلك بالرغم من اعتماد بعض الدول العربية إصلاحات دستورية في السنوات الأخيرة تهدف إلى ضمان مساواة جميع المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات. لكن القوانين التي تضمن المساواة بين الرجل والمرأة لن يكون لها تأثير فاعل إلا من خلال آليات واضحة لفرض المساواة. وفي الواقع فإن الدول العربية أظهرت التزامها بتقدم المرأة من خلال إنشاء آليات للإصلاح على أعلى المستويات على نحو يتوافق مع توصيات خطة عمل بيجين. كما أن معظم البلدان وقعت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأصدرت تشريعات جديدة أو عدلت تشريعات قائمة متعلقة بهذه المسألة.

ومن الاستنتاجات التي تصل إليها الدراسة أن على المنظمات النسائية أن تنسق جهودها وتتغلب على الخلافات فيما بينها، لتشكل تجمعاً ضاغطاً تجاه الحكومات من أجل صياغة التشريعات التي تفيد المجتمعات والتي تشجع الرجل والمرأة على العمل معاً كشريكين متساويين، وأن على الدول العربية أن تعتمد استراتيجيات جذرية من أجل توفير منبر للترويج لمستوى محدد لتمثيل المرأة في مواقع اتخاذ القرار. وفي الختام تحث الدول العربية على اتخاذ عدد من الخطوات أهمها ما يلي:

- التأكيد على الالتزام على أعلى المستويات السياسية بزيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية واتخاذ القرار؛

- تشجيع اعتماد "نظام الحصص" الذي يضمن مشاركة المرأة في عمليات اتخاذ القرار الوطني، وفي المؤسسات العامة، وفي المجالس المحلية والبلدية وفي الأحزاب السياسية والنقابات المهنية؛

- الاعتراف بمساهمات المرأة وإنجازاتها في وسائط الإعلام العربية واعتماد آليات للترويج لمشاركة المرأة في هذه الوسائل.

جيم- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٥-٢٠٠٦

تحلل هذه المطبوعة السنوية الدوافع المعاصرة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء في الإسكوا، على أساس مجموعة من النظم المناسبة لمنطقتنا. ويتعامل هذا المسح بشكل صريح مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، من خلال نتائج مصادر تحليلية مختلفة، تؤخذ على أساسها مقترحات وتوصيات ذات صلة بالسياسات. ويتناول المسح مجموعة من مبادئ السياسة العامة الاقتصادية التي صيغت لرسم استراتيجيات إنمائية للمنطقة تتسم بكثافة فرص العمل، وتخدم مصلحة الفقراء، وترتكز على حقوق الإنسان.

ويشير المسح إلى أن المنطقة يمكن أن تستفيد من مساندة العوامل الخارجية. فالمستوى العالي لنمو السيولة العالمية يريح معظم الدول الأعضاء في الإسكوا من ضغوطات التداولات الأجنبية، كما يسمح بحصول نمو سريع في الاستهلاك الداخلي وفي الطلب على الاستثمارات. وعلاوة على ذلك، أدت زيادة أسعار المواد الأولية، بما في ذلك سعر النفط، إلى ارتفاع الميزانيات في الدول المصدرة للنفط، وبالذات دول مجلس التعاون الخليجي. ولذلك، شهدت المنطقة معدلات نمو عالية في الناتج المحلي الإجمالي، وبالأسعار الثابتة، متخطية بذلك معدل نمو المناطق الأخرى.

لكن المنطقة تشهد نزاعات وضغوطات ما زالت تؤثر على التنمية الاقتصادية. كما أن معدلات النمو الأخيرة لم تكن كافية لزيادة فرص العمل. وتتأتى معدلات البطالة العالية في منطقة الإسكوا وظواهر اللامساواة في الدخل من سوء الأداء الاقتصادي الذي استمر لفترة طويلة، وبالتالي فإن الأداء الاقتصادي الحسن الذي شهدته المنطقة مؤخراً يعطي فرصة حقيقية لمعالجة المسائل الهيكلية.

ويركز المسح هذا العام على أهداف غير تقليدية تبتعد عن اعتبار استقرار الاقتصاد الكلي العامل الأساسي الذي يؤدي إلى تحقيق النمو وتخفيف الفقر كنتيجتين طبيعيتين لهذا الاستقرار. ويبرز المسح نهج تخفيف حدة الفقر كأساس في صنع السياسات الاقتصادية الوطنية وفي رسم الاستراتيجية الإنمائية لمنطقة الإسكوا. ويصل المسح إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات التي تدعو إلى إعادة توزيع الموارد في إطار السياسات الاقتصادية بحيث تراعي مصلحة الفقراء وتعتمد السبل المؤدية إلى توليد فرص العمل وتحقيق النمو في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي يقضي أحد أبرز بنودها بتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

دال- تقرير عن أوضاع الشعب الفلسطيني

إنه تقرير سنوي تقدمه الإسكوا إلى الجمعية العامة. ويمكن إيجاز تقرير العام ٢٠٠٦ الذي يحمل عنوان "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل" بالتالي:

ما زال احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية سببا في تفاقم حدة المعاناة الاقتصادية والاجتماعية التي يكابدها الفلسطينيون. ويواصل الجيش الإسرائيلي، متذرعا بالحق في الدفاع عن النفس، شن عمليات

عسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة حيث يلجأ في أغلب الأحيان إلى الاحتجاز التعسفي والاستخدام غير المتناسب للقوة وهدم المنازل وفرض قيود قاسية على الحركة واتباع سياسات الإغلاق.

وما زال نظام الإغلاق الإسرائيلي يشكل سببا رئيسيا للفقر والأزمة الإنسانية اللذين تعيشهما الأرض الفلسطينية المحتلة، ويحد من قدرة الفلسطينيين على الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل ووصولهم إلى الأسواق والشبكات الاجتماعية والدينية. كما تعوق القيود الإسرائيلية وصول الخدمات الإنسانية إلى الأرض المحتلة. وتكبدت الأونروا وحدها خسائر تفوق ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠٥.

ورغم نمو الناتج المحلي الفلسطيني في عام ٢٠٠٥ بنسبة تناهز ٦ في المائة، فإن المؤشرات الاقتصادية لا تزال تنم عن اتجاهات سلبية. فمعدلا البطالة والفقر ما زالا مرتفعين إذ يقدّران بنسبة ٢٣ في المائة و٦٢ في المائة على التوالي.

هاء- الحزمة العريضة من أجل التنمية في منطقة الإسكوا: تعزيز النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجتمع المعرفة العالمي

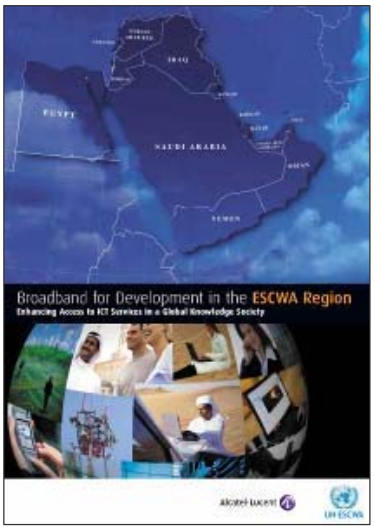

تعتبر الحزمة العريضة في مجال المعلومات والاتصالات وسيلة فعالة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يمكن من خلال هذه الخدمة التوسع في نشر المحتوى الرقمي، وتطوير الخدمات الجديدة، وتعزيز استخدام التطبيقات التنموية في مجالات التعلم والصحة والتجارة والحكومة الإلكترونية. ولهذه الخدمات فوائد جمة تنعكس على الأفراد والمجتمعات المحلية في القطاعين العام والخاص.

وهذه الوثيقة هي حصيلة جهد مشترك للإسكوا وشركة Alcatel-Lucent، امتد على الجزء الأكبر من عام ٢٠٠٦. وهي تهدف إلى بناء إطار إقليمي لنشر خدمة الحزمة العريضة في منطقة الإسكوا، كمساهمة نحو تنفيذ مقررات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وتماشياً مع خطة عمل الإسكوا الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات في غربي آسيا. وتقدم الدراسة مبادئ توجيهية لتطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويين الوطني والإقليمي. وتعتمد في سياقها نهجاً ثلاثي الأبعاد يتضمن: (١) تحليل الوضع الراهن لخدمة الحزمة العريضة في منطقة الإسكوا استناداً إلى دراسات حالة لبلدان محددة؛ (٢) تقييم الدروس المستفادة من الخبرات الدولية، مع التركيز على العوامل التي ساهمت في انتشار الحزمة العريضة في بلدان أخرى؛ (٣) تقييم التكنولوجيات ونماذج الأعمال التي تسهم في تعزيز استخدام الحزمة العريضة في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة.

واو- تقرير السكان والتنمية: النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية

يكتسب المتغير السكاني أهمية فاصلة عند الإعداد لبرامج وخطط التنمية، نظراً إلى الارتباط الوثيق بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وفي ضوء التغيرات الهيكلية المصاحبة للهيكل العمري للسكان. وقد عملت الإسكوا على تعزيز المعرفة بالتحديات التي تفرضها ديناميات السكان وأهمية التهيؤ

والتخطيط لها بشكل مبكر. وتعتبر التغيرات الحاصلة في الهيكل العمري للسكان من أهم التحديات التي يتعين على الدول العربية مواجهتها، وذلك بالعمل على التخفيف من تداعياتها السلبية والاستفادة من الفرص التي تتيحها. فالتغير الهيكلي للفئات العمرية المختلفة ينطوي على تبعات إيجابية متمثلة بما يعرف بالنافذة أو الهبة الديمغرافية.

ويرتبط تعريف النافذة الديمغرافية بالفترة الزمنية التي تأخذها عملية التطور الديمغرافي في بلد ما والتي يصل فيها السكان في سن العمل إلى أعلى نسبة، بينما تنخفض معدلات الإعالة إلى أدنى نسبة. وتمتد هذه الفترة على مدى جيلين، أي بين ٣٠ و٤٠ سنة. ويسمح ظهور النافذة الديمغرافية، إذا توافرت الظروف التنموية والسياسات الاجتماعية الملائمة، بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وانطلاقاً من الأهمية التي تشكلها هذه الفرصة على الصعيدين الإقليمي والوطني، نشرت الإسكوا العدد الثاني من تقرير السكان والتنمية تحت عنوان: "النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية". وقد ركز التقرير على منفذ أساسي للهبة الديمغرافية، وهو دراسة مؤشرات التحول الديمغرافي بالتزامن مع دراسة أسواق العمل العربية وقدرتها على استيعاب السكان الناشطين اقتصادياً، وذلك بهدف حث متخذي القرار على تبني سياسات اقتصادية واجتماعية عقلانية توائم بين توفير المزيد من فرص العمل وتحسين الاستثمار في الموارد البشرية.

الفصل الرابع- مواضيع إنمائية مميزة

ألف- إنشاء وحدة القضايا الطارئة والنزاعات

أكدت الحرب العدوانية الإسرائيلية على لبنان في صيف عام ٢٠٠٦، ما كانت الإسكوا تشير إليه مبكراً من أن المنطقة ما زالت معرضة للحروب والاضطرابات الأمنية والسياسية، ما يدعو إلى معالجة مختلفة لقضايا التنمية تنطلق من مفهوم "التنمية في ظل النزاعات وعدم الاستقرار". وقد جاء إنشاء وحدة القضايا الطارئة والنزاعات في الإسكوا في مطلع عام ٢٠٠٦، كما لو أنه استعداد من الإسكوا لمواجهة هذه الحروب وما يماثلها من صراعات في المنطقة.

فنظراً إلى التوترات السياسية والنزاعات التي تواجهها المنطقة، والتي كان آخرها حرب تموز في لبنان، نشطت الإسكوا خلال السنوات الأخيرة في المناطق الرئيسية التي تشهد نزاعات أو تمر بمراحل ما بعد النزاع، كما في العراق والأرض الفلسطينية المحتلة وجنوب لبنان. وكان ذلك من خلال فرق عمل متخصصة تم تشكيلها في إطار الإسكوا. ونتيجة للخبرة المتراكمة، وبتوجيه من الأمين التنفيذي، أنشأت الإسكوا وحدة القضايا الطارئة والنزاعات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، بهدف تركيز جهود فرق العمل وتطوير أنشطة الإسكوا في هذا المجال، وكذلك من أجل تثبيت مفهوم "التنمية في ظل النزاعات وعدم الاستقرار" في برنامج عمل الإسكوا المعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد أكدت وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على الترابط ما بين قضايا الأمن والسلم والتنمية وحقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق، تسعى وحدة القضايا الطارئة والنزاعات إلى المساهمة في معالجة أسباب التوترات والنزاعات في المنطقة، والتخفيف من آثارها السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن الترويج للمفهوم الذي أصبح ضرورياً، وهو "التنمية في ظل النزاعات وعدم الاستقرار".

١- مقاربات لمفهوم التنمية في ظل النزاعات وعدم الاستقرار

تقوم الإسكوا من خلال وحدة القضايا الطارئة والنزاعات باعتماد المقاربات التالية لمفهوم التنمية في ظل النزاعات وعدم الاستقرار:

- تحليل وصياغة السياسات للتخفيف من احتمالات نشوب النزاعات: مراقبة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحليل الأنماط التي قد تنطوي على تهديدات محتملة، واقتراح سياسات وخطوات بديلة لمعالجة هذه التحديات، وتوفير الإنذار المبكر.

- بناء القدرات: من خلال تحسين ممارسات الإدارة السليمة في المؤسسات العامة والمدنية في المناطق التي تعاني من النزاعات أو الخارجة من النزاع، بما يشمل تحسين الإدارة العامة، وتعزيز حكم القانون.

- بناء الشراكات: بين الهيئات المدنية المحلية والإقليمية، بهدف تعزيز التشبيك والتعاون والتنسيق فيما بينها، لما لهذه الشراكات من دور أساسي في إعادة دمج المجتمعات التي تعاني من

النزاعات في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تبادل الخبرات وأفضل الممارسات يؤدي إلى النهوض بالدور التنموي للمؤسسات المدنية.

- إدماج منع نشوب النزاعات في التوجهات الرئيسية: من خلال تعاون وحدة القضايا الطارئة والنزاعات مع الشُعَب المختلفة في الإسكوا لصياغة وتنفيذ السياسات والبرامج التي تستجيب للاحتياجات الخاصة للبلدان المتأثرة بالنزاعات، من أجل تخفيف ما لهذه النزاعات من آثار وما تسببه من عدم استقرار.

٢- الأنشطة الرئيسية

تندرج أنشطة وحدة القضايا الطارئة والنزاعات تحت العناوين التالية:

- صياغة وتنفيذ مشاريع تنموية: استناداً إلى تقييم احتياجات المناطق والبلدان التي تعاني من النزاعات، أو لمعالجة التهديدات الطارئة والنزاعات المحتملة. وتصاغ هذه المشاريع بشكل يضمن إسهام عدة شركاء فيها، بحيث يصبح بناء الشراكات جانباً أساسياً في استراتيجيات تنفيذها؛

- التدريب: إضافة إلى التدريب الذي تتضمنه هذه المشاريع، تقوم الإسكوا بتنظيم دورات تدريبية فنية مختلفة لكبار موظفي الدوائر الحكومية والمؤسسات المدنية، في المناطق التي تعاني من النزاعات، بهدف تعزيز قدراتهم وقدرات الهيئات التي يعملون فيها؛

- التقارير واجتماعات الخبراء: بهدف رصد الاتجاهات الإقليمية والأزمات المحتملة في المنطقة. وتقوم الوحدة بتحليل الاتجاهات واستقراء نتائجها بغية وضع مقترحات بشأن تدابير وسياسات وبرامج تساعد في التخفيف من أسباب نشوب النزاعات، وكذلك في الحد من انعكاسات حالة عدم الاستقرار. وتتضمن هذه الأنشطة تنظيم اجتماعات لخبراء حول التنمية في ظل النزاعات وعدم الاستقرار وإعداد ونشر تقارير دورية؛

- الشراكات: تضطلع الإسكوا بأنشطتها بالاشتراك مع هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات دولية وإقليمية ومحلية، ومؤسسات وشبكات حكومية ومدنية.

ويرد في جزء آخر من هذا التقرير أهم إنجازات وحدة القضايا الطارئة والنزاعات في عام ٢٠٠٦، إلا أنه من المفيد هنا الإشارة إلى الجهد الذي قامت به الإسكوا للمساهمة في إعادة الإعمار والنهوض في لبنان.

٣- المساهمة في إعادة الإعمار والنهوض في لبنان

قامت وحدة القضايا الطارئة والنزاعات خلال الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في صيف ٢٠٠٦ بعقد سلسلة من اللقاءات التشاورية ضمت عدداً واسعاً من الخبراء اللبنانيين متعددي الاختصاصات

للبحث في تداعيات الحرب وفي الخطوات المطلوبة في مسيرة إعادة الأعمار والبناء المتوقعة. وقد نتج عن هذه اللقاءات ورقة بعنوان "إعادة إعمار لبنان ونهوضه: ورقة سياسات مع مبادرات مقترحة".

وقد أجمع كافة الخبراء الذين اشتركوا في إعداد هذه الورقة على ضرورة أن تنطلق عملية إعادة الإعمار من رؤية وطنية شاملة تأخذ بعين الاعتبار واقع المجتمع اللبناني ومختلف الإشكالات التي تواجهه، وكذلك الخبرات والعبر المتراكمة من جهود إعادة الأعمار والبناء التي جرت بعد فترات النزاع في القرن الماضي. كما أجمع هؤلاء الخبراء أيضاً على الدور الأساسي للدولة اللبنانية في قيادة الجهود لبلورة الرؤية الوطنية وتنفيذها، من خلال عملية تشارك واسعة تشمل كافة القوى الفاعلة في المجتمع اللبناني.

ومن أجل إعداد الرؤية الوطنية، قامت الإسكوا بتحديد مختصر للإشكالات التي لا بد من معالجتها في عملية إعادة الإعمار والنهوض الوطني، وأهمها ما يلي:

- ضرورة أن تكون عملية إعادة البناء والنهوض متوازنة، سواء بين المناطق اللبنانية أو بين مختلف فئات المجتمع اللبناني، وأن تتم صياغتها بتشارك وتشاور واسع بين كافة الفئات والأطراف اللبنانية؛

- ضرورة أن تدمج خطط إعادة الإعمار والنهوض المقترحة بمختلف برامج وخطط التنمية الوطنية المعتمدة في السابق؛

- معالجة موضوع البطالة التي زادت مع الحرب، ووضع برامج عملية، ولكن طموحة، لمكافحة الفقر وتخفيف أعبائه، بما في ذلك معالجة إشكالات "الفقراء الجدد" الذين ولدتهم أضرار الحرب الأخيرة؛

- السعي إلى إعادة إحياء الدورة الاقتصادية الكاملة للمؤسسات الإنتاجية اللبنانية، وخصوصاً في المناطق الأكثر تضرراً من الحرب، من خلال مبادرات عملية مباشرة ومؤثرة.

وخلصت الورقة إلى أن معالجة كل هذه القضايا، ضمن الرؤية الوطنية الشاملة، ليست ترفاً في هذه المرحلة، إنما ضرورة أساسية لإنجاح عملية وطنية شاملة لإعادة البناء والنهوض في لبنان، وكذلك لبلورة عقد اجتماعي حديث يبنى على المواطنية والمساواة بين الجميع، ويضمن التخفيف من التوترات الاجتماعية الداخلية.

وقد تقدمت الورقة بعدد من الاقتراحات، من بينها ما يلي:

- إنشاء مختبر لتحليل الدراسات والاستراتيجيات الحالية والمستقبلية والتحقق من استمرارية سلامتها وصلاحيتها؛
- إنشاء محور مرجعي لأنشطة المنظمات غير الحكومية والمانحين يهدف إلى توثيق هذه الأنشطة اعتماداً على ردود مركّزة من ذوي العلاقة؛
- إطلاق "منتدى النهوض الوطني"؛
- إنشاء شبكات إقليمية لدعم عملية إعادة بناء لبنان.

٤- تنفيذ عدد من المبادرات المقترحة للبنان

وبناءً على ما تقدم، عمدت وحدة القضايا الطارئة والنزاعات إلى بلورة عدد من المشاريع العملية، ومنها ما يلي:

- مشروع صندوق لدعم المؤسسات الصغرى، يشمل المساعدات المالية والاستشارات الفنية والإدارية والإقراض الصغير قصير الأمد، بالتعاون مع الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، التي خصصت مبلغ ٢٥٠ ألف دولار لتمويل هذا المشروع، على أن يبدأ التنفيذ خلال عام ٢٠٠٧؛

- إقامة صندوق تعاضد خاص بالتعاون مع اتحاد المصارف العربية لتمكين المؤسسات الإنتاجية الصغيرة في لبنان، والأكثر تضرراً من الحرب بشكل خاص، وإعطائها ما يلزم لاستعادة نشاطها الاقتصادي، بما في ذلك بناء قدراتها الفنية والإدارية. وقد تبنى اتحاد المصارف العربية هذا المشروع خلال مؤتمره السنوي الذي عقد بمشاركة الإسكوا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛

- إعادة العمل في مشاريع الإسكوا الخاصة بجنوب لبنان التي تضررت خلال الحرب وتوسيعها، بما في ذلك مشروع الزراعات البديلة (مثل الزعتر والعسل). وتمثل هذه المشاريع جزءاً من توجه أوسع لإعادة تحريك الدورة الاقتصادية المتكاملة في الأماكن التي تضررت من الحرب، وتتضمن إعادة تأهيل العربة الإلكترونية الجوالة (E-caravan) للتدريب على تكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع مؤسسة سرادار.

باء- دور الإسكوا في خدمة دول المنطقة حتى عام ٢٠١٠
(اجتماع خبراء رفيع المستوى، بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)

تمحور النقاش في هذا الاجتماع حول التحديات والفرص التي تواجه دول المنطقة، ودور الإسكوا في مواجهة واستثمار هذه التحديات والفرص في ضوء الاتجاهات العالمية والإقليمية الراهنة، وذلك من أجل وضع تصور عملي وعلمي للقضايا التي يمكن للإسكوا أن تركز عليها، عبر دمجها في برنامج عملها، أو من خلال إنشاء آليات جديدة كفيلة بتناول القضايا والأولويات المطروحة.

وركزت المناقشات على إعادة الهيكلة التنظيمية والبرنامجية للإسكوا، وانعكاسات نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، واحتياجات دول المنطقة ودور الإسكوا حتى عام ٢٠١٠ في مجالات التكامل الإقليمي العربي والمياه والطاقة والتكنولوجيا والعولمة (القضايا التجارية والاقتصادية) والسياسات الاجتماعية. وصدر عن الاجتماع عدد من التوصيات الأساسية العامة، وأخرى متعلقة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى توصيات بشأن تفعيل مشاريع التكامل الإقليمي، وبناء مؤسسات الدولة والمجتمع، وتعزيز دور الإعلام العربي. وفي ما يلي أهم التوصيات:

١- في القضايا الأساسية العامة

- التأكيد على ترابط القضايا الأساسية التي تواجه العالم اليوم، وهي التنمية والأمن وحقوق الإنسان، ودعوة الإسكوا إلى أن تعكس ترابط هذه القضايا في برامج عملها من خلال إقامة مرصد عربي-إقليمي يراقب الأحداث ويجمع المعطيات ويبلور مؤشرات قياسية لمختلف هذه القضايا في المنطقة العربية؛

- دعوة الإسكوا إلى الاستمرار في جهودها لبلورة مقاربات فعالة ومناسبة للتخطيط للتنمية الشاملة ووضع برامج عملية لها في ظروف عدم الاستقرار وتعذر استقراء العوامل المستقبلية (عدم التيقن)، وهي الظروف التي تسود في المنطقة منذ فترة طويلة وستستمر كذلك في المدى المنظور.

٢- في السياسات الاقتصادية

- دعوة الإسكوا إلى إعداد دراسات شاملة للتنمية الاقتصادية في المنطقة، والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لترجمة نواتج هذه الدراسات إلى برامج عملية، من أجل الاستفادة من الفرصة المستجدة في المنطقة والناتجة عن الزيادة الملحوظة في مداخيل النفط والغاز وتراكم رؤوس المال العربية بحيث يصار إلى استثمارها في القطاعين العام والخاص في المنطقة بدلاً من استثمارها في الخارج؛

- دعوة الإسكوا إلى إعداد الدراسات التكنولوجية والاقتصادية اللازمة للاستثمار في إقامة شبكات عربية للاتصالات والمعلومات، بحيث تتوافر الإمكانية لكل مواطن عربي للارتباط بهذه الشبكات والاستفادة مما توفره من فرص تنمية اقتصادية واجتماعية وعلمية، ومن أجل تعزيز الروابط العملية بين الأسواق العربية، والتأكيد على القيمة الاقتصادية العالية للصناعات الرقمية المتعلقة باللغة العربية، والتي لا بد أن تعطى أهميتها من قبل المستثمرين في القطاع الخاص العربي.

٣- في السياسات الاجتماعية

- دعوة الإسكوا إلى مساعدة الدول العربية على صياغة سياسات اجتماعية متكاملة، تترجم إلى برامج عملية قابلة للتنفيذ ولقياس النواتج، وذلك بالاعتماد على نظريات علم الاجتماع الحديث ومناهجه، بما في ذلك علم الاجتماع القانوني، وعلى وجه الخصوص الاعتماد على مناهج الدراسات الاستشرافية المستقبلية التي تعطي تقديرات محددة لتداعيات بدائل السياسات الاجتماعية المقترحة؛

- دعوة الإسكوا إلى إعادة نظر معمقة توضح البعد الاقتصادي والاجتماعي لمستجدات التكنولوجيا، باعتبار التكنولوجيا "نسقاً اجتماعياً" في المقام الأول، يرتبط بشكل مباشر بمناهج التعليم وما يمكن أن تولده لدى الناشئة من ثقافة تدعو إلى الفضول العلمي والتكنولوجي وإلى الإبداع والابتكار.

٤- في التكامل الإقليمي

دعوة الإسكوا إلى إعداد دراسات علمية معمقة عن التجارب السابقة في التكامل الإقليمي في المنطقة، الناجحة منها والفاشلة، لتشخيص عناصر الفشل والنجاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية على كل من الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي، بما يساعد على فهم مسيرة التكامل الإقليمي العربي. ولا بد أن تشمل هذه الدراسات تجارب التكامل الثنائي (مصر والجمهورية العربية السورية مثلاً) وشبه الإقليمي (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) لتحديد بدائل لمسارات التكامل قد تكون أكثر نجاحاً من حيث اكتمال عناصرها.

٥- في بناء مؤسسات الدولة والمجتمع

دعوة الإسكوا إلى إعداد برامج لتنمية القدرات المؤسسية للمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك دورات تدريب عملية ونقل تجارب عالمية ناجحة.

٦- في مجال الإعلام

دعوة الإسكوا إلى إعداد دراسات علمية وميدانية، بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية العربية، الحكومية والخاصة، حول دور الإعلام العربي المقروء والمسموع والمرئي في مختلف مجالات التنمية المستدامة، من أجل رفع وعي المواطن العربي بالقضايا التنموية المؤثرة في تطوير المجتمع، وبمفهوم المواطنة وحق المشاركة في اتخاذ القرار.

جيم - خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في منطقة الإسكوا

١- الوضع الراهن

يواجه العديد من دول الإسكوا تحديات كبيرة في توفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي. ولعل من أهم هذه التحديات ندرة المياه العذبة، وتدهور نوعية المياه، وعدم تكامل السياسات، وغياب آليات التنسيق والتعاون بين القطاعات ذات الصلة. وقد أدت الزيادة في الطلب على المياه، نتيجة الزيادة السكانية المضطردة، إلى زيادة الاستثمارات والموارد المالية المطلوبة بدرجة كبيرة. وقد قامت الإسكوا، بالتعاون مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، بإعداد تقرير تفصيلي عن التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في هذا المجال، تضمن توصيات حول كيفية تحقيق هذه الأهداف والغايات المتصلة بها.

ويبين الشكلان (١) و(٢) المؤشرات المتعلقة بالهدف السابع "إدارة الموارد المائية وحمايتها" في دول الإسكوا والدول الأقل نمواً ودول المشرق ودول الخليج. وبعد تحليل هذه المؤشرات تبين أن إمكانيات الحصول على خدمات الصرف الصحي أقل من إمكانيات الحصول على مياه شرب مأمونة في معظم دول المنطقة. ورغم الجهود المبذولة، لا تزال هناك عقبات رئيسية تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتتمثل في عدم كفاية القدرات المؤسسية والإدارية في قطاع المياه، ونقص الموارد المالية، وعدم تفعيل دور المجتمعات المحلية، وعدم تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص ومؤسسات التمويل.

ويبين الشكل (٢) التفاوت بين منطقة وأخرى في نسبة السكان المنتفعين من خدمات الصرف الصحي الأساسية. ويعود ذلك إلى التفاوت في الإمكانات المالية والتقنية والإدارية ما بين الدول.

الشكل ١ - نسبة السكان الحاصلين على مياه شرب مأمونة

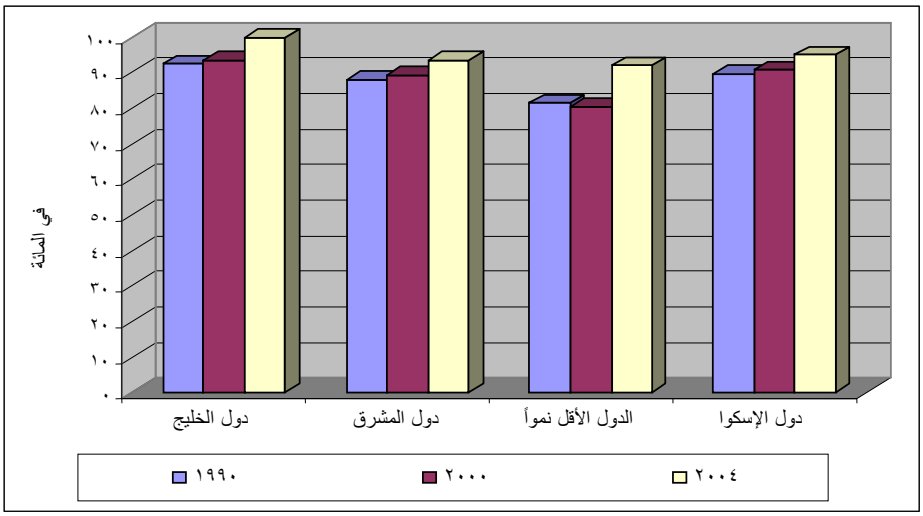

المصدر: WHO-UNICEF, Joint Monitoring Programme for Water Supply and Sanitation, 2006, http://www.wssinfo.org.

الشكل ٢ - نسبة السكان المنتفعين من صرف صحي آمن

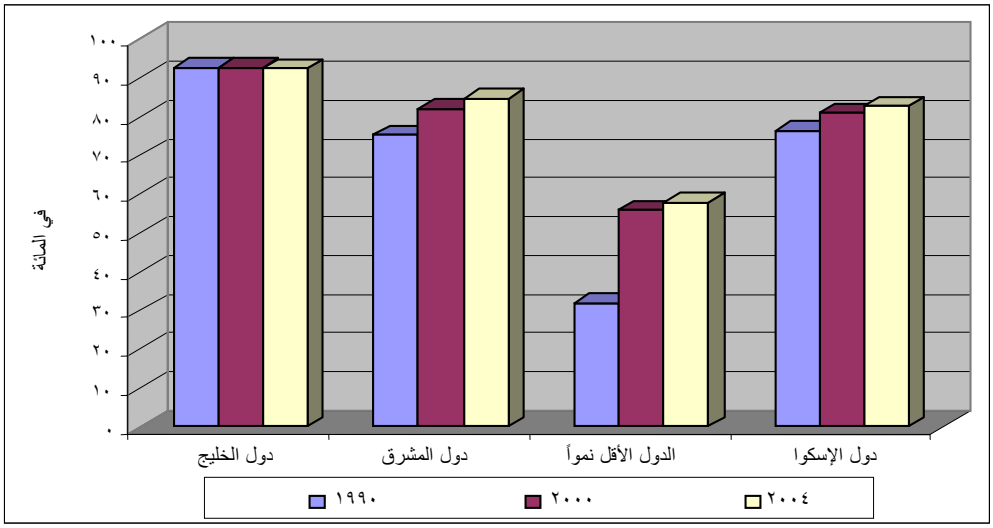

المصدر: WHO-UNICEF, Joint Monitoring Programme for Water Supply and Sanitation, 2006, http://www.wssinfo.org.

٢ - تأسيس الجمعية العربية لمرافق المياه

إن زيادة الطلب على المياه نتيجة التزايد السكاني المضطرد وظاهرة الهجرة إلى المدن دفعت بعض الدول العربية إلى تطوير استراتيجياتها وسياساتها المائية لترشيد إدارة قطاع إمدادات المياه، وإيجاد سياسات وآليات لترشيد توزيع المياه إلى المستهلك. وفي هذا الإطار، قامت الإسكوا خلال عام ٢٠٠٦ بالعديد من

الأنشطة لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال استدامة الموارد المائية، وخاصة تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي ودعم دور القطاع الخاص. وتدعم الحكومة الألمانية، من خلال الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، جهود الإسكوا في مجال وضع السياسات والآليات اللازمة لتوفير وتحسين إمدادات المياه والصرف الصحي من خلال المشروع المشترك للتعاون الفني. وقد قامت الإسكوا، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني، بتأسيس الجمعية العربية لمرافق المياه للعمل على تسهيل ودعم الاتصال بين المسؤولين في مرافق المياه المختلفة على المستوى الإقليمي.

ومن المنتظر أن تعمل هذه الجمعية وفقاً لأسلوب الدعم الذاتي، وأن تشكل شبكة اتصالات قوية لمرافق المياه، وتساعد الدول الأعضاء على زيادة كفاءة الخدمات وتحقيق الفائدة، وذلك من خلال وضع مؤشرات الأداء، وتطوير معايير تقنية حديثة، وبناء القدرات، وتحسين إدارة المشاريع الاستثمارية الضخمة في مجال توفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في المنطقة. ومن المتوقع أن تكون الجمعية العربية لمرافق المياه بمثابة آلية فعالة تسمح للأعضاء بتبادل الخبرات والتشاور بشكل إيجابي والتفاعل البناء مع الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية المانحة بغرض تحقيق الفائدة المشتركة لجميع الأطراف.

وخلال عام ٢٠٠٦، قام فريق العمل المعني بزيارات عمل استطلاعية إلى إدارات المرافق المعنية بالمياه في كل من المدن التالية: القاهرة والإسكندرية في جمهورية مصر العربية، ودبي وأبو ظبي في الإمارات العربية المتحدة، والمنامة في مملكة البحرين، ومسقط في سلطنة عمان، بغية التعرف عن كثب على خصائص هذه الإدارات والتواصل مع المسؤولين بشأن إنشاء الجمعية العربية لمرافق المياه.

وعقد اجتماع استشاري حول إنشاء الجمعية العربية لمرافق المياه في القاهرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بهدف تبادل الرأي حول فرص نجاح وتمويل الجمعية المقترحة. وقد حضر الاجتماع مشاركون من ١٠ دول أعضاء وممثلون من الجمعية الألمانية للمياه والنفايات السائلة والجمعية الأوروبية للمياه. وقد خلص الاجتماع إلى أن هناك حاجة ملحة إلى مثل هذا الكيان وأوصى بسرعة القيام بالإجراءات اللازمة لإنشاء هذه الجمعية. وفي ختام الاجتماع تم انتخاب أعضاء لجنة التسيير من ١٢ عضواً لمتابعة الإجراءات الخاصة بالتأسيس. وقد انطلقت الجمعية العربية لمرافق المياه (ACWUA) في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

دال- التعاون بين الإسكوا ومملكة البحرين في مجال السياسة الاجتماعية المتكاملة

في إطار حث صانعي السياسات في دول الإسكوا على اعتماد سياسة اجتماعية متكاملة مبنية على العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وفي سياق متابعة المرحلة الثالثة من برنامج السياسات الاجتماعية المتكاملة، نظمت وزارة التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين بالتعاون مع الإسكوا المؤتمر الوطني للسياسات الاجتماعية في مملكة البحرين: الرؤية والتطبيق، في المنامة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وسعى هذا المؤتمر إلى إجراء حوار وتوافق وطني حول السياسة الاجتماعية التي يمكن أن تنتهجها

الحكومة في سبيل تنمية المجتمع البحريني وبلورة رؤية مستقبلية لصياغة سياسة اجتماعية متكاملة في المملكة.

واستكمالاً لتنفيذ خطة العمل التي تم وضعها في مذكرة التفاهم، قامت الإسكوا، بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين، بتنظيم ورشة عمل حول تطبيق مفاهيم السياسات الاجتماعية، في المنامة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تم فيها عرض مفهوم السياسة الاجتماعية بأبعاده المختلفة، بما في ذلك العلاقات والفئات والأهداف الاجتماعية المتعددة، والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسات الاقتصادية، وأثر ذلك على الرفاه الاجتماعي بشكل عام وعلى بعض الفئات الاجتماعية بشكل خاص. كما تم عرض أساليب إعداد منهجيات البحث العلمي والمسوح الاجتماعية، والتعرف على نظم المتابعة والتقييم المختلفة للسياسات والبرامج والمشاريع الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، تم إنشاء وحدة السياسة الاجتماعية داخل وزارة التنمية الاجتماعية، وحددت لها المهام التالية: جمع وتنسيق المعلومات من كافة المراجع المعنية؛ واقتراح السياسات الاجتماعية لمملكة البحرين؛ وتعزيز وتمكين القدرات البشرية والمالية في الوزارة لإدارة وتطبيق ما يعود لها من السياسات الاجتماعية المتكاملة في البحرين؛ وتأسيس نظام معلومات وبيانات عن التنمية الاجتماعية وسياساتها بهدف تعزيز صناعة القرار؛ وتعزيز آليات التنسيق والتقييم بين أجهزة المراقبة والجهات المعنية من هيئات ووزارات وإدارات لها علاقة بالسياسات الاجتماعية؛ وإعداد تقارير دورية عن تنفيذ السياسات الاجتماعية وتقديمها إلى مجلس الوزراء.

الفصل الخامس- من إنجازات عام ٢٠٠٦

ألف- البرنامج العادي

١- شعبة التنمية المستدامة والانتاجية

(أ) فريق قضايا المياه والبيئة

ركزت أنشطة الإسكوا في مجال المياه والبيئة لعام ٢٠٠٦ على قضايا الإدارة المتكاملة للموارد المائية وقضايا إدارة الموارد المائية المشتركة. فقد أجرت الإسكوا مسحاً شاملاً لتقييم التقدم الذي أحرزته دول المنطقة في وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية، ورصد التحديات والفجوات، واقتراح الآليات اللازمة للتنفيذ.

وأوضح المسح الذي أجرته الإسكوا أن الدول الاعضاء اتخذت العديد من إجراءات التطوير والإصلاح المؤسسي، ووضعت الأطر التشريعية والقانونية لتوزيع المهام وتحديد العلاقات التنظيمية بين المؤسسات المعنية بالمياه، وتشجيع مشاركة مؤسسات القطاع الخاص والمستخدمين في ادارة المياه، وتنظيم استخدامات المياه في حدود الموارد المتاحة، وتوزيع المسؤوليات والاختصاصات على الجهات المعنية.

وعلقت الإسكوا أهمية بالغة على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة، السطحية والجوفية. فمعظم دول الإسكوا تشترك مع دول أخرى، من داخل المنطقة وخارجها، في الموارد المائية، من أنهار وخزانات جوفية وغيرها من المصادر. إلا أن صعوبة الحوار بين الدول المتشاطئة أو المتشاركة في الأنهار والخزانات الجوفية، دفعت الإسكوا إلى العمل، بالتعاون مع المعهد الاتحادي الألماني للعلوم الجيولوجية والموارد الطبيعية والوكالة الألمانية للتعاون الفني، على بناء قدرات المختصين في هذه الدول، بهدف تكوين جهة مؤهلة تساعد في الحوار والتشاور والتفاوض لتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة.

منشورات

(١) الدليل الإرشادي لتطوير الإطار المؤسسي والقانوني لتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستوى الوطني في منطقة الإسكوا

تهدف هذه الدراسة إلى تزويد الدول الأعضاء بإرشادات حول كيفية تطوير الأطر المؤسسية والقانونية لإدارة قطاع الموارد المائية. وتتضمن مقترحات بشأن الهياكل المؤسسية والتعديلات التشريعية المطلوبة، كما تتضمن الخطوات اللازمة لتفعيل هذه المقترحات من خلال وضع الإطار القانوني المناسب لإنفاذها وفقاً لحاجات كل دولة من دول المنطقة وخصائصها.

(٢) البيئة عبر الحدود في منطقة الإسكوا: الوقائع والتوصيات

هذه الدراسة هي الأولى من نوعها، إذ تعالج القضايا البيئية في السياق عبر الحدودي في منطقة الإسكوا. والهدف منها هو مراجعة سياسات الإدارة التي تعتمدها الدول الأعضاء، وإلقاء الضوء على فعاليتها في إطار الاتفاقيات الإقليمية والدولية المعمول به. وتتضمن الدراسة توصيات تشير إلى أهمية صياغة هيكل استراتيجي إقليمي وآلية مناسبة للتنفيذ، وإلى أهمية التعاون في مجال الإدارة البيئية

المشتركة والعابرة للحدود وإبرام الاتفاقيات بهذا الشأن، وتعزيز التفاهم الإقليمي بين الدول، وتشجيع العمل على حل النزاعات لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المشتركة.

مشاريع

مشروع بناء القدرات لتحقيق استدامة استعمال وإدارة وحماية المياه الجوفية المشتركة في منطقة الشراكة الأوروبية المتوسطية

يهدف هذا المشروع الميداني إلى تعزيز قدرات المؤسسات المعنية بإدارة الموارد المائية في منطقة البحر المتوسط على إدارة الموارد المائية الجوفية المشتركة وحمايتها، تحقيقاً للاستدامة في استخدام الموارد المائية المتاحة. وهذا المشروع يندرج في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف المعني بتخفيف حدة الفقر وتحسين إمدادات مياه الشرب الآمنة. وتنفذ الإسكوا هذا المشروع بالتعاون مع: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمات دولية وإقليمية أخرى. وفي عام ٢٠٠٦، نُظمت في إطار المشروع ورشتا عمل.

- ورشة عمل لوضع سياسات لدعم إنشاء آليات للتعاون في مجال المياه الجوفية: عقدت في بيروت، في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وتخللها عرض مسودة دراسة حول إعداد إطار لسياسة إنشاء آلية للتعاون في إدارة المياه الجوفية المشتركة. وخلصت الورشة إلى مبادئ توجيهية لتطوير أدوات للإدارة السليمة للموارد المائية الجوفية المشتركة المتجددة وغير المتجددة، وتوصيات بشأن زيادة الوعي، وتطبيق المعايير الدولية في الإدارة المستدامة للمياه الجوفية المشتركة، وتعزيز قدرة دول المنطقة على التعاون لتقاسم المياه.

- الورشة التدريبية الأولى حول نمذجة وتحليل المعلومات الخاصة بالمياه الجوفية: عقدت في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقد نظمت الإسكوا هذه الورشة بالتعاون مع معهد بحوث المياه الجوفية في القاهرة، وشارك فيها ١٢ متدرباً من الدول العربية. وشملت الورشة مواد للتدريب والنمذجة باستخدام الحاسوب واستعمال التقنيات والأنظمة المتطورة نيسان في إدارة المياه الجوفية.

(ب) فريق قضايا الطاقة المستدامة

أهم الأنشطة

(١) الإعداد لاجتماعات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في دورتيها الرابعة عشرة والخامسة عشرة

يركز عمل اللجنة خلال العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على أربع قضايا هامة هي: الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، وتلوث الهواء، وتغير المناخ، والتنمية الصناعية. وقد أسهمت الإسكوا بفعالية مع الدول العربية في الإعداد لدورتي اللجنة، بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

- نظمت الإسكوا خلال اجتماعات الدورة الرابعة عشرة ندوة إقليمية لمناقشة التقرير الإقليمي العربي حول التقدم المحرز في المجالات المشار إليها، وقد أعدته الإسكوا بالتنسيق مع اللجنة المشتركة للتنمية والبيئة في الوطن العربي.

- على ضوء نتائج الدورة الرابعة عشرة أعدت الإسكوا مقترحاً بحزم السياسات التي يمكن أن تعتمدها الدول العربية خلال الدورة الخامسة عشرة للجنة في المجالات الأربعة. وقد عرضت هذه الحزم على اللجنة المشتركة للتنمية والبيئة في اجتماعها الثامن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، حيث تم التوافق عليها وتقرر رفعها إلى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

(٢) المؤتمر الإقليمي الثالث للطاقات المتجددة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عقد في القاهرة في حزيران/يونيو ٢٠٠٦. وقد نظمت الإسكوا هذا المؤتمر بالتعاون مع وزارة الكهرباء والطاقة في مصر، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا، وبدعم من الوزارة الألمانية للبيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية. وهدف المؤتمر، الذي شارك فيه خبراء من ٢٠ دولة وممثلون عن منظمات إقليمية ودولية، إلى تعزيز التعاون بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جهة، ودول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، لنشر تطبيقات الطاقة المتجددة في المنطقة، وتقييم الوضع الحالي، وتحديد القضايا التي يجب العمل على معالجتها في هذا المجال. وفي ختام المؤتمر، أصدر الوزراء والمشاركون "إعلان القاهرة" الذي حث الدول على تطوير استراتيجيات وسياسات لتعزيز مشاركة قطاع الطاقة، وخاصة الطاقة المتجددة، في تحقيق التنمية المستدامة.

(٣) ورشة عمل إقليمية حول إجراءات تمويل المشروعات من خلال آلية التنمية النظيفة

عقدت الورشة في عمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وكانت فرصة لممثلي الدول الأعضاء المهتمين والمعنيين بأعداد المشاريع في إطار آلية التنمية النظيفة، للقاء الخبراء والمختصين بإعداد الوثائق والمستندات المتعلقة بهذه المشاريع.

(ج) فريق التكنولوجيا وتنمية المؤسسات

أهم الأنشطة

(١) مشروع مشترك بين الإسكوا ومنظمة العمل الدولية لخلق فرص العمل وزيادة الدخل عبر تنمية الصناعات الزراعية الصغيرة في جنوب لبنان

قامت الإسكوا، ضمن مشروع تموله منظمة العمل الدولية، بإنشاء تجمع لصغار المزارعين يضم نساءً وشباباً، ويعنى بزراعة الصعتر في إطار تعاوني. ومن الأنشطة المنفذة في عام ٢٠٠٦ تجهيز

المشروع بنظام ري بالتنقيط يوفر المياه، وبدفيئة لإكثار الشتل، وتقديم التدريب والمساعدة الفنية حول سـبل الزراعة والتحضير والتغليف لتحسين الإنتاجية ونوعية المنتج، وتنظيم دورات تدريبية حول سلامة الأغذيـة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وبلغ محصول الموسم الأول في حزيران/يونيـو ٥٠٠ كيلوغرام من الصعتر الجاف. إلا أن الحرب التي اندلعت في تموز/يوليو أدت إلى احتـراق معظـم هـذا المحصول في قرية دبل، في قضاء بنت جبيل.

زراعة الزعتر في بنت جبيل في جنوب لبنان

وطوال فترة الحرب وبعد انتهائها، رصدت الإسـكوا احتياجات المشاركين في المشروع. وأظهـر تقيـيم أجـرى للمشروع بعد الحرب مناعة نبات الصعتر، كما أظهر حرص المشاركين على إعادة بناء ما تضرر من المشروع. وعلـى هذا الأساس، تم تأمين تمويل إضافي لتأهيل بنيـة المشـروع الأساسية، وتعميم الدروس المكتسبة من المشروع النمـوذجي على قرى أخرى في جنوب لبنان. وجـرى تقـديم العـون للمشاركين في مجال التسويق، بما في ذلك تصميم وطباعـة علامات لعبوات الصعتر، وإنتاج فيلم حـول كافـة أنشـطة المشروع.

غرسة زعتر أنتجها المشروع النموذجي المنفّذ في بنت جبيل في جنوب لبنان

(٢) البرنامج الإقليمي لبناء القدرات في قضايا التجارة والبيئة في المنطقة العربية

نفذت الإسكوا ضمن هذا البرنامج عدداً من الأنشطة في عـام ٢٠٠٦ بهـدف توضـيح الأولويـات الإقليمية في مجال التجارة والبيئة. ومن الأنشطة المنفذة:

أعضاء اللجنة الوطنية حول البيئة والتجارة في اليمن ومستشارو الإسكوا الذين ساهموا بتأسيسها

- ورشة عمل في صنعاء في أيار/مايو ٢٠٠٦. استفاد منها أعضاء اللجنة الوطنية المعنية بالتجارة والبيئـة. وهذه اللجنة أنشئت بدعم فني من الإسكوا، التي أعدت دراستين لدعم برنامج عمـل اللجنـة لعـام ٢٠٠٦. الأولى حول الإطار التشريعي المتعلق بالتجارة والبيئة في اليمن، والثانية حول قطاع صيد الأسماك وكيفيـة تحسين قدرته على المنافسة والاستدامة.

- ثلاثة اجتماعات حول التجارة والبيئة في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. عقدت بهدف تعزيز الحوار بين ممثلي القطاعين العام والخاص حول تحرير تجارة السلع والخدمات البيئية، والامتثال لمعايير تشكل حواجز غير جمركية أمام التجارة، وتأثير السياسات الصناعية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبتكليف من الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، تولت الإسكوا إعداد ورقة حول الاعتبارات البيئية في التجارة، تم عرضها على المجلس في دورته الثامنة عشرة (الجزائر، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦). وأصدر المجلس قراراً نوه فيه بجهود الإسكوا، ودعا إلى عقد اجتماع موسع حول قضايا التجارة والبيئة في المنطقة العربية في عام ٢٠٠٧.

وجرى تنفيذ الأنشطة المذكورة آنفاً بتمويل من المشروع الأقاليمي التابع لحساب الأمم المتحدة للتنمية حول بناء القدرات في قضايا التجارة والبيئة (موقع المشروع على الإنترنت: www.un-trade-environment.org)، وكذلك من مشروع SIA/EMFTA الذي تنفّذه الإسكوا بالتعاون مع جامعة مانشستر وشركاء آخرين (موقع المشروع على الإنترنت: http://www.sia-trade.org/emfta/arأو http://www.sia-trade.org/emfta/en/).

٢- مركز المرأة

تمكن مركز المرأة في الإسكوا من متابعة مسيرته في عام ٢٠٠٦ لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، وذلك بالرغم من عدم استقرار الوضع الأمني والحرب التي شُنّت على لبنان.

منشورات

(١) التمييز ضد المرأة

أصدرت الإسكوا ملخصاً عن الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وكانت اللجنة قد عاينت تقارير دورية لعشرة بلدان عربية، هي: الأردن، وتونس، والجزائر، والجماهيرية العربية الليبية، والعراق، والكويت، ولبنان، ومصر، والمغرب، واليمن. وبنشر هذا الملخص، أسهمت الإسكوا في توضيح متطلبات تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) وحث الدول على سحب تحفظاتها على بعض المواد، لا سيما تلك المتصلة بقانون الأسرة والجنسية.

(٢) المواطنة والنوع الاجتماعي ودور المنظمات غير الحكومية

أصدرت الإسكوا دراسة عن جمهورية مصر العربية. وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها تجمع ثلاثة محاور أساسية للنهوض بالمرأة هي المواطنة والنوع الاجتماعي ودور المنظمات الحكومية في ذلك. ويعتبر النوع الاجتماعي عاملاً مهماً في تقصي جذور المواطنة لأنه يسلط الضوء على التفاوت المزمن بين الرجل والمرأة في الحصول على الحقوق وأداء الواجبات في جميع المجالات المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية. وتقع الدراسة في جزءين، يتضمن الجزء الأول الإطار

النظري، ويتضمن الجزء الثاني دراسة ميدانية مبنية على استبيان طبق على عينة مختارة من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المواطنة وحقوق الإنسان وتمكين المرأة.

(٣) وضع المرأة العربية في الصكوك الدولية

قدمت الإسكوا ورقة حول "وضع المرأة العربية في سياق الصكوك الدولية" في اجتماع منظمة المرأة العربية الذي عقد في البحرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

أنشطة أخرى

نشطت الإسكوا في مساعدة الدول الأعضاء في اعتماد سياسات تراعي قضـايا الجنسـين ووضـع استراتيجيات وطنية لتمكين المرأة، ووضع الأطر المؤسسية لتنفيذها. ومن الأنشطة المنفذة في هذا الإطـار عقد الورشات التدريبية وتقديم الخدمات الاستشارية في إعداد التقارير الوطنية عن التقدم في تطبيق اتفاقيـة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبناء قدرات اللجان الوطنية والمراكز الحكومية المعنية بقضايا المرأة، والتخطيط الاستراتيجي لصياغة رؤية مشتركة لعمل الآليات الوطنية وتحديد آفاق واضحة تستند إلـى خطط عمل وبرامج محددة، وكذلك زيادة الوعي بمنظور المساواة بين الجنسين وبناء قدرات الدول الأعضاء لدمج هذا البعد في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية، والمشاركة السياسية للمرأة.

وفي سياق دعم الدول الأعضاء لرصد التقدم المحرز في تنفيذ إعلان بيروت بشأن المرأة العربيـة: "عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام" الصادر في بيروت في تموز/يوليو ٢٠٠٤، وتلبية احتياجاتهـا على هذا الصعيد، أعدت الإسكوا استبياناً موجهاً إلى الدول الأعضاء لرصد الجهود التي تبذلها على الصـعيد العملي والاستراتيجي، والبرامج التي تعدها للمستقبل. ويهدف الاستبيان إلى رصد الإنجازات التي تحققـت وتقييمها، وتحفيز الدول الأعضاء على رسم خطة للمضي في تنفيذ إعلان بيروت في المستقبل.

٣- شعبة التكامل الإقليمي والعولمة

(أ) فريق التكامل الإقليمي وتمويل التنمية

منشورات

(١) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في الإسكوا

تقع هذه الدراسة في جزئين. يتناول الجزء الأول الإطار التشريعي الذي يرعى أنشـطة الاسـتثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء، ويتضمن تقييماً لمناخ الاستثمار، وعرضاً لأبرز العقبات التي تحد مـن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء، وأهم العوامل التي يأخذها المستثمر في الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار. ويتناول الجزء الثاني إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويحلـل تـدفقات هـذا الاستثمار في الدول الأعضاء خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. وقد ساعدت الإسكوا ثمان دول أعضاء على بناء

قاعدة بيانات للاستثمار الأجنبي المباشر. وهذه الدول هي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.

(٢) دراسات قطرية عن دور أسواق المال في التنمية الاقتصادية في دول مختارة

شملت هذه الدراسات الأردن ولبنان ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي. وتناولت دور هذه الأسواق في تعبئة المدخرات المحلية وتحويلها لدعم التنمية الاقتصادية؛ وشملت أهم الشركات المدرجة في هذه الأسواق والقطاعات المختلفة التي تستثمر فيها. وتطرقت هذه الدراسات كذلك إلى أهم العوائق التي تواجه هذه الأسواق، وتضمنت عدداً من التوصيات للتغلب على هذه العوائق.

اجتماعات

(١) اجتماع خبراء حول دور أسواق المال في التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في الإسكوا

عُقد في أبوظبي في الإمارات العربية المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ونظمت الإسكوا هذا الاجتماع بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط في الكويت، وهيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. وهدف هذا الاجتماع إلى تسهيل تبادل الآراء حول كيفية تعزيز مساهمة رأس المال الإقليمي في تعزيز تمويل التنمية وتخفيف حدة الفقر وتقليص البطالة في البلدان العربية. كما هدف إلى دراسة الدور الذي تؤديه أسواق المال في التنمية الاقتصادية في البلدان الأعضاء، وذلك بتحليل نتائج الدراسات التي أعدت حول هذا الموضوع.

(٢) دورة تدريبية لجامعي بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر

نظمت الإسكوا هذه الدورة بطلب من هيئة تخطيط الدولة في الجمهورية العربية السورية. وعُقدت في دمشق في آذار/مارس ٢٠٠٦، وجرى خلالها تدريب نحو ٢٥ شخصاً حول طرق تجميع وحساب البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك وفقاً للمعايير المتعارف عليها دولياً.

(ب) فريق التجارة وقضايا منظمة التجارة العالمية

أبرز الأنشطة

(١) اجتماع الخبراء حول متابعة نتائج المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية

عُقد في بيروت في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وقد نظمته الإسكوا في إطار المساعدة المستمرة التي تقدمها للدول العربية في قضايا النظام التجاري المتعدد الأطراف. وكان الهدف منه بحث نتائج المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وانعكاساتها على الدول العربية الأعضاء. وحضر الاجتماع ٦٧ مشاركاً، من ١٦ دولة عربية، بالإضافة إلى خبراء من منظمات إقليمية ودولية، كما حضره ممثلون عن غرف التجارة والصناعة في الدول العربية.

(٢) مشروع الشراكة الإقليمية لتعزيز التجارة باعتبارها محركاً للنمو من خلال إدارة المعرفة واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يندرج هذا المشروع في إطار جهود الأمم المتحدة لبناء القدرات في مجال تسهيل التجارة، ويجري تمويله من حساب الأمم المتحدة للتنمية. وقد انطلق المشروع في مطلع عام ٢٠٠٥ ويجري تنفيذه بالتعاون بين لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس، ويستمر حتى نهاية عام ٢٠٠٧. ويعنى هذا المشروع خصوصاً بموضوع تسهيل التجارة، المدرج على أجندة الدوحة للتنمية. ويهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في صياغة أهداف واستراتيجيات تسهيل التجارة، وتعزيز قدرتها التنافسية والتفاوضية.

من الأنشطة التي نفذتها الإسكوا في إطار المشروع عام ٢٠٠٦:

- ورشة عمل إقليمية حول تسهيل التجارة للمفاوضين الحكوميين: عقدت في بيروت في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، وكان الهدف منها مساعدة المفاوضين الحكوميين من الدول العربية في التعرف على مختلف جوانب المفاوضات لتسهيل التجارة والمتطلبات الأساسية لتحقيق تسهيل التجارة ضمن الأطر الوطنية والدولية، وتحسين الأداء التجاري لرفع مستويات النمو الاقتصادي؛ وذلك من أجل زيادة مشاركة هذه الدول في جولة المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية. وحضر الاجتماع ٤٥ مشاركاً من ١٣ دولة عربية، بالإضافة إلى خبراء من منظمات دولية.

- ورشة عمل إقليمية حول تسهيل التجارة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم: عقدت في بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وكان الهدف منها مخاطبة القطاع الخاص في هذا المجال، والاطلاع على أهم حاجاتها. وقد شارك في الورشة عدد من ممثلي القطاع الخاص وأصحاب المؤسسات الخاصة، كما شارك فيها ممثلون حكوميون عن عدد من الوزارات والهيئات العامة الأخرى من الدول الأعضاء في الإسكوا. وحضر الاجتماع اثنان وأربعون مشاركاً من عشر دول عربية، بالإضافة إلى خبراء من منظمات دولية.

- المساهمة في إعداد قرص مدمج للتعليم الإلكتروني الهادف: أعدت الإسكوا النسخة العربية من قرص مدمج يتضمن مواد تعليمية عن أدوات تسهيل التجارة لسلسلة الإمداد الدولية للعاملين في الاستيراد والتصدير، ويحتوي على بيانات ونماذج يمكن للدول والأفراد الاستناد إليها والإفادة منها لدى إعداد نماذج بياناتها الجمركية، وغيرها من البيانات المطلوبة في عمليات التبادل التجاري. ووزعت الإسكوا حوالى ١ ٠٠٠ قرص مدمج على جميع الدول الأعضاء، وعلى الجهات المعنية بتسهيل التجارة من القطاعين العام والخاص، وعلى جميع المهتمين بهذا الموضوع.

- دراسة حول تطور مفاوضات منظمة التجارة العالمية من الدوحة إلى ما بعد هونغ كونغ: تتضمن نبذة عن تطور المفاوضات وفقاً لما تم إقراره في أجندة الدوحة للتنمية والمراحل التي مرت بها تلك المفاوضات، واستعراضاً لأهم نتائج المؤتمرات الوزارية التي عقدت منذ الدوحة إلى ما بعد هونغ كونغ، وأهم الإنجازات في موضوعات جولة الدوحة للتنمية منذ إنطلاقها في

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. كما تتناول الدراسة الرؤية المستقبلية لتلك الجولة وما يمكن للدول العربية أن تقوم به خلال الفترة المقبلة.

(ج) فريق النقل

أبرز الأنشطة

(١) خطة عمل تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي

أنجزت الإسكوا جزءاً كبيراً من خطة عمل تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي التي اعتمدت في عام ٢٠٠٤، في بعض دول المنطقة، ومنها المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية. وكان معدل التنفيذ عالياً جداً في عام ٢٠٠٦، وخاصة في المملكة العربية السعودية التي شارفت على الانتهاء من استكمال تنفيذ جميع بنود الاتفاق، أي قبل ثلاثة عشر عاماً من الموعد المحدد، وهو ٢٠١٩. وفي هذا الإطار، وقعت الإسكوا ووزارة النقل اليمنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ اتفاق تعاون لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء شبكة سكك حديدية دولية في الجمهورية اليمنية. وتبلغ كلفة الدراسة نحو ١٣٤ ألف دولار أمريكي، ٨٠ ألف دولار منها مقدمة من الحكومة اليمنية والباقي من الإسكوا.

(٢) بناء القدرات في مجال تطوير وصلات النقل البرية والبرية-البحرية

في إطار تنفيذ المشروع الممول من حساب الأمم المتحدة للتنمية لبناء القدرات في تطوير وصلات النقل الأقاليمية البرية والبرية-البحرية، والذي تقوم الإسكوا فيه بدور المنسق العام، نظمت الإسكوا، بالتعاون مع الدول المعنية، ست ورشات عمل وطنية لتسهيل النقل الدولي للبضائع في كل من المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية، ودولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية. وخلصت هذه الورشات إلى اعتماد عدة توصيات موجهة إلى الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص في الدول الست، كان أهمها: اعتبار تسهيل النقل والتجارة جزءاً من السياسة التجارية العامة للدولة، وتنفيذ السياسات المتعلقة بتسهيل النقل باعتبارها حزمة واحدة بالتنسيق بين جميع الجهات المعنية، واستكمال إنشاء وتفعيل اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة في هذه الدول لتسهيل النقل وفق خطة عمل شاملة تطبق بطريقة متناسقة ومتوازنة ومتكاملة ومتدرجة.

(٣) اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة

أنشأت الجمهورية اللبنانية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية اللجان الوطنية لتسهيل النقل والتجارة استرشاداً بدليل إنشاء تلك اللجان الذي أعدته الإسكوا في عام ٢٠٠٣؛ وتقوم دول أخرى باتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء مثل هذه اللجان الوطنية في الأجل القريب، مثل الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، وفلسطين، ودولة الكويت.

(٤) النقل البحري

وفي إطار تطوير نظام النقل المتكامل، صادقت على مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجـال النقـل البحري في المشرق العربي، في عام ٢٠٠٦، كل من الجمهورية العربية السورية (شـباط/فبرايـر ٢٠٠٦) والمملكة العربية السعودية (حزيران/يونيو ٢٠٠٦). وبذلك دخلت هذه المذكرة حيز التنفيذ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

(٥) السلامة على الطرق

ضمن المشاركة في التحضير لأسبوع الأمم المتحدة العالمي للسلامة على الطرق، حيث تقوم الإسكوا بدور المنسق الإقليمي نظمت الإسكوا، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والشراكة العالمية للسلامة علـى الطرق، ورشة عمل حول بناء القدرات الوطنية للتحضير لأسبوع الأمم المتحدة العالمي الأول للسلامة علـى الطرق، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، حضرها ممثلون عن نقاط الاتصال من ١٣ دولة فـي المنطقـة. وهدفت هذه الورشة إلى بناء القدرات حول استخدام وتطبيق كتيب الإرشاد حول الأنشطة المزمـع تنفيـذها خلال الأسبوع المذكور، والتعريف بالدليل الإرشادي حول تشكيل اللجان الوطنية للسلامة على الطرق. كما هدفت الورشة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الأنشطة المشتركة التي ستنفذها الدول الأعضـاء خـلال ذلـك الأسبوع.

(٦) قانون النقل المتعدد الوسائط

في إطار التحضير لقانون النقل المتعدد الوسائط في دول منطقة الإسكوا، جرى إعداد مسودة مشروع قانون النقل الدولي المتعدد الوسائط في الأردن، وجرت مناقشتها مع المعنيين في ورشة عمل وطنية، عقدت في عمان في آذار/مارس ٢٠٠٦. وخلال هذه الورشة قدمت الإسكوا عرضاً مفصـلاً لمشـروع القـانون وجرى نقاش مستفيض تناول مختلف بنوده. وفي أعقاب ذلك، أنشأت وزارة النقل في الأردن لجنة وطنيـة مصغرة لمراجعة المسودة، وتقوم الإسكوا حالياً بمراجعة الملاحظات وإعداد المسودة الثانية مـن مشـروع القانون لمناقشتها مع اللجنة المعنية، قبل اعتماد صيغة نهائية لاستصدار القـانون الخـاص بالنقـل المتعـدد الوسائط في الأردن.

وتقديراً لدور الإسكوا في تحقيق التكامل الإقليمي في مجال النقل، أصدر مجلس وزراء النقل العرب في دورته التاسعة عشرة المنعقدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ قراراً توجهت على أثره الأمانـة العامـة لجامعة الدول العربية إلى الإسكوا بطلب تعاون في إعداد الشروط المرجعية التفصيلية لدراسة استكمال الربط البري (طرقي وسككي) بين الدول العربية. وقد لبت الإسكوا هذا الطلب.

٤- شعبة التحليل الاقتصادي

اتسمت أنشطة الشعبة لعام ٢٠٠٦ بمزيد من المشاركة بين الإسـكوا والجهـات الإقليميـة المعنيـة ومنظمات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وقد اعتُمد هذا النهج التشاركي بهدف التعبير عن وجهة نظر الجهات الإقليمية المعنية في قضايا الاقتصاد الكلي والقضايا الاقتصادية والاجتماعية.

أبرز الأنشطة

(١) تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا: إعلان دمشق

اعتمدت الإسكوا في دورتها الثالثة والعشرين المنعقدة في دمشق في أيار/مايو ٢٠٠٥، إعلان دمشق حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكان هذا الإعلان بمثابة تأكيد على المتابعة التي تقوم بها الإسكوا للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة. وقد شدد الإعلان على: أهمية النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر، وتقليص البطالة، والدمج الاجتماعي، والحاجة إلى التنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي لتحقيق الأهداف.

وفي هذا السياق، صدر تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية ٢٠٠٥. وإزاء استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة وأثره السلبي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة في العراق وفلسطين، سلط التقرير الضوء على التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف في هاتين المنطقتين الواقعتين تحت وطأة النزاع. ويتضمن التقرير أيضاً إطاراً للسياسات موجهاً نحو تحقيق الأهداف في البلدان العربية، ولا سيما في صياغة استراتيجيات إنمائية اقتصادية واجتماعية شاملة ومتكاملة، بالإضافة إلى سياسات تتماشى مع الأهداف وتدعم الفقراء والنساء على الصعد المحلي والوطني والإقليمي.

(٢) الاتجاهات الاقتصادية وآثارها، العدد ٤: المعونة الخارجية والتنمية في المنطقة العربية

هي دراسة تتناول دور المعونة الخارجية في تنمية المنطقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وتركز خصوصاً على الأردن وفلسطين ومصر واليمن.

وتزود هذه الدراسة صانعي السياسات في الحكومات ومنظمات التنمية الدولية بتحليل اقتصادي كلي شامل لأهم سمات واتجاهات تدفقات المعونة الخارجية نحو المنطقة العربية وآثارها على النمو الاقتصادي، وعلى المؤشرات الاجتماعية. كما تحدد عدداً من المواضيع التي يجب التعاطي معها من أجل جعل تدفقات المعونة للمنطقة العربية أكثر فعالية في تخفيف الفقر وتعزيز التنمية. وتقدر أثر المعونة على النمو الاقتصادي والمؤشرات الاجتماعية من خلال التحليل التسلسلي للبلدان المتوسطة والمتدنية الدخل، ويشمل هذا التحليل عدداً من المقاربات الجديدة.

وبوجه عام، تقلبت تدفقات المعونة كثيراً بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٤، مع تقلب الظروف الاقتصادية والاعتبارات الجيوسياسية لأهم الدول المانحة. وبالرغم من ازدياد هذه المعونة في الأعوام الأخيرة، ظلت التدفقات الجارية في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للدول العربية دون المستويات التي بلغتها في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.

واستناداً إلى نتائج التحليل التجريبي يمكن التوصل إلى عدد من التوصيات أهمها احتمال أن يكون لزيادة تدفقات المعونة للمنطقة العربية أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وعلى المؤشرات الصحية في الدول المستفيدة. ونظراً إلى التقلب الملحوظ في نسب المعونة المقدمة للمنطقة عموماً ولبلدان الإسكوا خصوصاً،

يوصى بتدفقات مالية أكثر ثباتاً، وخصوصاً إلى بلدان المنطقة التي تعتمد على المعونة الخارجية. ومن الضروري أن يوجه المانحون، من العرب وغير العرب، حصة أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً في المنطقة، التي لا تستطيع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويتطلب ذلك أن يبني بعض مانحي المنطقة قرارات تخصيص المعونة على اعتبارات إنمائية وليس على اعتبارات جيوسياسية.

ويثير الانخفاض الملحوظ في المعونة الموجهة إلى القطاعات الاقتصادية شكوكاً في قدرة البلدان المتلقية على تدعيم أسسها الاقتصادية وتحسين معدلات النمو فيها في الأجلين المتوسط والطويل. ويزداد هذا الوضع خطورة في البلدان العربية التي تعاني من ارتفاع معدلات العمالة الناقصة، ولا سيما في أوساط الشباب.

(٣) دورة تدريبية عن مواضيع إنمائية نظرية

عقدت في حزيران/يونيو ٢٠٠٦، وتمحورت حول: دور الدولة في التنمية؛ واجماع واشنطن؛ وتطوير الصناعة في العالم النامي؛ والبدائل في التنمية. وتخلل الدورة تقديم دراسات حالة حول أمثلة عن البلدان النامية في جنوب شرق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تتعلق بالاستراتيجيات التي تعتمدها تلك البلدان والفوائد التي تجنيها والتكاليف التي تتكبدها من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. واختتمت الدورة بمناقشات حول الدروس المكتسبة من هذه الأمثلة بهدف وضع استراتيجية إنمائية مناسبة لبلدان الإسكوا.

(٤) برنامج المقارنات الدولية

عقدت ورشة العمل السادسة لبرنامج المقارنات الدولية لدول غرب آسيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٦, وقد حضرها ٤٠ مشاركاً من الدول الأعضاء. وكان الهدف من الورشة جمع أفرقة عمل البرامج القومية الأحد عشر وفريق عمل المكتب الإقليمي لبرنامج المقارنات الدولية لغرب آسيا والبنك الدولي لإنهاء بيانات السلع الاستهلاكية للربع الثالث من عام ٢٠٠٥ ومناقشة إحصاءات الحسابات القومية.

وبالإضافة إلى ذلك، عقدت ورشة عمل في الوقت عينه للمختصين بمسح أسعار سلع الإنشاء والمعدات من الدول الأعضاء لمناقشة كيفية تسعير سلع البناء والمعدات طبقاً لمواصفات محددة ووفق مصطلحات معتمدة ولبدء عملية جمع البيانات للسلع غير الاستهلاكية.

٥- وحدة القضايا الطارئة والنزاعات

الأنشطة الرئيسية

بالإضافة إلى المساهمة في جهود إعادة الإعمار والنهوض في لبنان بعد الحرب المذكورة أعلاه، اضطلعت الوحدة بمجموعة من الأنشطة.

أنشطة لمساعدة العراق

واصلت الإسكوا في عام ٢٠٠٦ أنشطتها ومبادرتها لمساعدة العراق. فبالإضافة إلى المشاريع التـي لا تزال قيد التنفيذ، بدأت الإسكوا بتنفيذ مشروع تطوير الإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في العـراق. ومع نهاية عام ٢٠٠٦، تمكنت الإسكوا من الحصول على تمويل خارجي يفوق العشرة ملايين دولار لتمويل هذه المشاريع والمبادرات.

(١) بناء القدرات للمؤسسات العامة العراقية

نفذت الإسكوا بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدداً من الـدورات التدريبيـة لتطـوير المهارات الإدارية لصالح وزارة العدل ووزارة البلديات والأشغال العامة في العـراق. وقـد اسـتفاد مـن الدورات السبع المنفذة في عام ٢٠٠٦ أكثر من ١٠٠ موظف. وتضمنت الـدورات التدريبيـة محاضـرات وتمارين في مواضيع مختلفة في الإدارة منها التخطيط الاستراتيجي، وأسـاليب القيـادة، وإدارة المشـاريع، وإدارة فرق العمل الخ.

(٢) أكاديميات تكنولوجيا الشبكات

يهدف المشروع إلى إنشاء أكاديميات محلية للتدريب بالإضافة إلى الأكاديميات الإقليمية المعتمدة من شركة سيسكو، وذلك في كل من: جامعة بغداد/كلية الهندسة وجامعة الموصـل وجامعـة البصـرة وكليـة المنصور الجامعية.

وتقوم هذه الأكاديميات بالتدريب على مواضيع مختلفة، منها: أسس المعلوماتية، وبرامج مدير معتمد لشبكات سيسكو. وقد بلغ عدد الدورات ٤٥ دورة منذ البدء بالمشروع تدرب خلالها أكثر من ٧٠٠ طالـب. ويقوم فريق عمل المشروع بالتحضير لدورة تدريب المدربين الإثنين والعشرين في بيروت، حيث كان مـن المقرر تنفيذها في عام ٢٠٠٦ وأرجئت بسبب الحرب.

(٣) مشروع التجمعات الذكية

يهدف مشروع التجمعات الذكية إلى بناء وتعزيز قدرات المجتمع المحلي العراقي عن طريق إدخـال التكنولوجيات التقليدية والحديثة إلى المناطق الريفية، وتمكين أفراد المجتمع المحلي، وخاصة الفئات المهمشة من الشباب والنساء، من إيجاد فرص عمل جديدة عن طريق إنشاء مؤسسات صغيرة. كما يهدف المشـروع إلى تخفيف حدة الفقر، وتعميم التجارب الناجحة للمشروع على مناطق أخرى في العراق. ويضم المشـروع مرفقين أساسيين هما: مركز للتكنولوجيا متعدد المهام، ووحدة لتصنيع منتجات الألبان، إضافة إلـى مرافـق مؤازرة لمعالجة مياه الشفة وتسخين المياه بالطاقة الشمسية.

وبالرغم من الظروف الصعبة التي مر بها كل من العراق ولبنان في عام ٢٠٠٦، أنجـزت الوحـدة الأنشطة التالية:

- استحداث مركزين للتكنولوجيا متعددي المهام في كل من ألتون كوبري، شمال العراق، وسـيد دخيل، جنوب العراق، مزودين بمنظومتين للإنترنت. وقد تخرج أكثر من ١٢٠ متدرباً، مـن

موظفين في الدوائر الرسمية وطلاب وأساتذة، حول أسس استخدام الحاسوب وبرامج ميكروسوفت وأسس استخدام الإنترنت.

- استحداث وحدتين لتصنيع منتجات الألبان في كل من دبس، شمال العراق، وسيد دخيل، جنوب العراق، حيث يتوفر حليب الجاموس والإقبال على تناول منتجات الألبان المصنعة محلياً.

- تنفيذ برنامج تدريبي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لخمسة عشر مرشحاً عراقياً حول أسس التصنيع الزراعي/الغذائي الجيد، ولا سيما منتجات الحليب.

- إطلاق برنامج للتدريب المهني وبناء القدرات بالتنسيق والشراكة مع جهات محلية وإقليمية. وتشمل التدريبات مواضيع متنوعة كالمحاسبة، والسكريتاريا، واللغات، وتصنيع منتجات الألبان، وبعض مهارات التصنيع الزراعي والحرفي.

- تصميم وتنفيذ موقع إلكتروني خاص بالمشروع، يتضمن معلومات تفصيلية عن مختلف مرافق المشروع والخدمات التدريبية المتوفرة فيه. وهذا الموقع هو على صفحة وحدة القضايا الطارئة والنزاعات في موقع الإسكوا الرئيسي على شبكة الإنترنت.

- تصميم وتنفيذ قاعدة للبيانات تتناول الخصائص الديمغرافية للمواقع المضيفة لتلك المشاريع وواقعها الاجتماعي والاقتصادي ومؤسساتها الرسمية والخاصة، التعليمية منها والتجارية والجمعيات الأهلية.

- استكمال تنفيذ المراحل الأخيرة من برنامج نشر التكنولوجيا الذي يهدف إلى نقل التجارب المستقاة إلى مناطق أخرى في العراق بهدف تعميم الفائدة الإنمائية لهذا النوع من المشاريع.

أنشطة متعلقة بفلسطين

نظراً إلى التردي المستمر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتدهور الأوضاع السياسية والأمنية، تسعى وحدة القضايا الطارئة والنزاعات إلى دعم عملية إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومراقبة انعكاسات الاحتلال على الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني.

وفي هذا الإطار، جرت بلورة مشاريع إنمائية للأرض الفلسطينية المحتلة بالتعاون مع الهيئات الأهلية الفلسطينية وبالاشتراك مع جهات عربية ودولية مختلفة. ومن هذه المشاريع، مشروع خاص لدعم قطاع التربية والتعليم الفلسطيني، وآخر في قطاع الصحة. كما تقوم الوحدة بإعداد مشروع لدعم القطاع الزراعي والصناعات الزراعية الفلسطينية على أن يجري تنفيذه بالتعاون مع الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.

أنشطة على المستوى الإقليمي

(١) مراقبة وتحليل التطورات والأنماط الإقليمية

اضطلعت الإسكوا بأنشطة تهدف إلى رصد الاتجاهات الإقليمية والأزمات المحتملة في المنطقة وتحليل هذه الاتجاهات واستقراء نتائجها بغية وضع مقترحات بشأن تدابير وسياسات وبرامج تساعد في الحد من أسباب نشوب النزاعات، وكذلك في الحد من انعكاسات حالة عدم الاستقرار.

(٢) مشروع مكافحة التوترات العرقية والمذهبية في غربي آسيا

تعد الإسكوا مشروعاً متكاملاً للمساهمة في الحد من ظاهرة التوترات العرقية والمذهبية في منطقة غربي آسيا، وفي المنطقة العربية عموماً. فلهذه الظاهرة أثر خطير على مستقبل هذه المنطقة وأمنها، والتنمية فيها. وتستعين الوحدة في هذا المجال بخبرات مفكرين وناشطين عرب ودوليين للمساهمة في تطوير هذا المشروع. وتنظم الوحدة اجتماعات لمناقشة هذا المشروع وأبعاده ومكوناته، واحد منها عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٦- شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

اجتماعات ومشاريع إنمائية

(١) ورشة عمل حول وضع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

عقدت في بيروت في أيار/مايو ٢٠٠٦. وقد نظمتها الإسكوا بهدف تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال سياسات واستراتيجيات وقوانين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوفير إطار عمل ودليل لتصميم وتطوير الاستراتيجيات الوطنية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق مجتمع المعلومات والاقتصاد المبني على المعرفة، واقتراح آليات عملية لتنفيذ هذه الاستراتيجيات وتقييم نتائجها. وخلصت ورشة العمل إلى اعتماد عدد من المقترحات، منها: إنشاء شبكة مبدئية لصانعي القرار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تبادل الخبرات والمعرفة في وضع السياسات وتطبيقها، وذلك من خلال منتدى إلكتروني على الوب، ونشر الممارسات المثلى في وضع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمواءمة بين مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(٢) اجتماع الخبراء حول البرمجيات ذات المصدر المفتوح للقطاع العام

عقد الاجتماع في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. واشتركت الإسكوا في تنظيمه مع برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في المنطقة العربية (إقتدار) واليونسكو. وكان الهدف منه رسم توجهات استراتيجية ومنهجيات وآليات لاعتماد حلول البرمجيات الحرة المفتوحة المصدر وتطبيقها وتطويرها في القطاع العام. وقد تطرق المشاركون إلى التحديات الرئيسية التي تواجه استخدام تلك الحلول البرمجية في البلدان النامية؛ والممارسات الفضلى لاعتماد هذه البرمجيات في بعض البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛ وحاجات المنطقة العربية للاستفادة منها.

وقد توصل المشاركون إلى إنشاء شبكة من الخبراء ومجموعات عمل، تستخدم بوابة إلكترونية للتواصل والتعاون بين الشركاء في المنطقة العربية، بهدف زيادة مستوى المعرفة لدى الحكومات حول خيار استخدام البرمجيات المفتوحة المصدر، وإمكانية الاستعاضة بها عن البرمجيات التجارية، وذلك بالإضافة إلى بناء القدرات المتعلقة باستخدام البرمجيات المفتوحة المصدر وتعزيز مبادرات توطين التجارب الناجحة وتعريبها.

(٣) ورشة عمل لبناء القدرات حول مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

عقدت في عمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بالتعاون مع المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية. وتناولت ورشة العمل المجالات التى شهدت تطوراً في البلدان العربية نحو جمع إحصاءات مجتمع المعلومات وتحصيل البيانات الخاصة بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفجوة الرقمية، وبحثت الأسلوب الأمثل لمواءمة المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية والمؤشرات العالمية، وحاجات الدول العربية من أجل تطوير مواردها البشرية والفنية لجمع البيانات الخاصة بهذه المؤشرات.

(٤) مشروع مبادرة إقليمية لتعزيز استخدام التكنولوجيا الجديدة لخلق العمالة والحد من الفقر

يتضمن هذا المشروع إنشاء مراكز للتكنولوجيا متعددة المهام وتجمعات ذكية في بلدان مختارة. وتتعاون الإسكوا لتنفيذه مع مؤسسة الصفدي والجمعية المعلوماتية المهنية في لبنان، حيث أنشئت ثلاثة مراكز في بلدات تل عباس وببنين والمقيبلة في منطقة في عكار، شمال لبنان.

وتهدف هذه المراكز المتعددة المهام إلى نشر المعرفة التكنولوجية في المجتمع المحلي ومحو الأمية التقليدية والمعلوماتية، وتقديم خدمات التوعية، والارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي، وذلك استناداً إلى جملة من التقنيات التقليدية والحديثة، منها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشمل خدمات هذه المراكز التدريب الأساسي على الحاسوب، ودورات في السكرتارية والمحاسبة واللغات والإنترنت، وخدمات تشمل تصميم صفحات الإنترنت وصيانة معدات وبرامج الحاسوب، وكذلك خدمات في مجالي التجارة الإلكترونية والصحة الإلكترونية.

وتلبية لحاجات المجتمعات المهمشة، أنشأت الإسكوا تجمعات ذكية في الجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية، تهدف إلى تقديم حلول لعدد من التحديات التي تواجه المناطق المحرومة، من خلال مشاريع إنتاجية في مجال الصناعات الغذائية، تتيح فرص عمل للمجتمعات المحلية وتستخدم المنتجات الزراعية المحلية لتصنيعها في أشكال تعطيها قيمة مضافة. ففي الجمهورية العربية السورية، ينفذ مشروع في قرية القصيبة، جنوب البلد، بالتعاون مع شركاء محليين، أبرزهم الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس)، وهيئة تخطيط الدولة، ووزارة الاتصالات والتقانة. ويشمل مشروع الجمهورية اليمنية وحدة لمعالجة وتصنيع وتعليب منتجات الـبن اليمني المحلي في حضران قرب صنعاء، ومركزين متعددي المهام للتكنولوجيا في حضران وتعز.

(٥) مشروع بناء شبكات المعرفة من خلال مراكز للمجتمعات المهمشة

بدأ العمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، لتنفيذ مشروع بناء شبكات المعرفة، وذلك من خلال مراكز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجتمعات المهمشة. وتشترك في تنفيذ المشروع لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس، ويستمر حتى منتصف عام ٢٠٠٩. وتتمحور أنشطة المشروع حول: تعزيز التجمعات المعرفية الموجودة في بلدان مختارة حول العالم وتشبيكها على المستويين الإقليمي والدولي، ومن ثم معالجة مراكز النفاذ؛ والاستفادة من اجتماعات إقليمية مخططة لإنشاء هذه الشبكات، ولدراسة سبل التفاعل ونقل الخبرات ضمن الشبكات الأخرى. ويهدف هذا المشروع أيضاً إلى نشر المعرفة المرتبطة بالمجالات الرئيسية في التنمية المستدامة، مثل العمالة والتعليم والنوع الاجتماعي والصحة

(٦) مشروع أكاديمية جمعية المعلوماتية المهنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان

السيد يوسف نصير والنائب ياسين جابر يتوسطان ممثلوا الشركات والهيئات الحكومية والغير الحكومية الداعمة للمشروع

أطلق بالتعاون بين جمعية المعلوماتية المهنية في لبنان والإسكوا ومجموعة من الشركات العالمية والهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية، وفي مقدمتها الاتحاد العربي لجمعيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (إجمع)، وجمعية مرسي كور إنترناشيونال، ووزارة الاتصالات في لبنان، واليونسكو، وشركة مايكروسوفت، وشركة إنتل، وشركة سيسكو. وتضمن المشروع إنشاء عشرة مراكز في أماكن عدة في لبنان، لتقديم الدورات التدريبية المجانية لجميع شرائح المجتمع المحلي. وتهدف الأكاديمية إلى تعزيز القدرات المحلية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمكين جميع المواطنين من الاستفادة من فرص العمل المتاحة وتحسين الظروف المعيشية. وقد رعت الإسكوا حفل إطلاق مركز الأكاديمية في النبطية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ضمن جهودها لإعادة إعمار لبنان. وتخضع إدارة الأكاديمية لمنهجية عمل تؤدي إلى انتقال إدارة المركز إلى الشريك المحلي وضمان استمراريته.

منشورات

(١) دراسة تحليلية لسياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا

استعرضت هذه الدراسة النظم المختلفة لسياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا، والقضايا التي تحتاج إلى معالجة من أجل تعزيز تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة. وبحثت في الآلية اللازمة لمراجعة الاستراتيجيات المعلنة وطرق تنفيذها، وحددت من خلالها القضايا الرئيسية ومنها: الموارد المتوفرة لتنفيذ الاستراتيجيات، وتحليل مساحة الخطر، وتحديد المؤشرات اللازمة لقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف. وقدمت هذه الدراسة للبحث في ورشة العمل حول وضع سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أيار/مايو ٢٠٠٦.

(٢) دراسة جدوى إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا

على ضوء الوضع السائد في بلدان الإسكوا وفي المنطقة العربية، أعدت الإسكوا دراسة الجـدوى التمهيدية لإنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا من أجل التنمية، وحددت ضـمنها البنـود الرئيسـية المتعلقـة بالاحتياجات الإقليمية لبناء المركز مع نموذج للتنفيذ واستراتيجيات تنظيمية وتمويلية. ويهدف المركز إلى بناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تعزيز جهود تحقيـق التنميـة المسـتدامة، وتحسين النمو والقدرة التنافسية والتنويع الاقتصادي وتوليد فرص العمل والحد من الفقر ومعالجة القضـايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

(٣) تقرير حول القضايا المتصلة بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تضمن التقرير التقدم المحرز في مجـال الإحصـاء لقيـاس مؤشـرات تكنولوجيـا المعلومـات والاتصالات في منطقة غربي آسيا، وتضمن أهم الأنشطة المنجزة، وهي: إنشاء فريق عمل فنـي إقليمـي يضم ممثلي الأجهزة الإحصائية الوطنية؛ وتحديد المؤشرات الإحصائية اللازمة لقياس التقـدم فـي بنـاء مجتمع المعلومات، وتوحيد التعاريف، وتحديد البيانات اللازمة لحساب تلك المؤشرات.

٧- شعبة التنمية الاجتماعية

اضطلعت الإسكوا في عام ٢٠٠٦ بسلسلة من الأنشطة التـي تمحـورت حـول صـياغة السياسـة الاجتماعية ووسائل تنفيذها ومتابعتها، وقضايا مشاركة المجتمع المدني في السياسـة الاجتماعيـة، والأبعـاد الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسياسة الاجتماعية، وكذلك السياسة الاجتماعية في المدينة.

(أ) فريق صياغة السياسة الاجتماعية ووسائل تنفيذها

أبرز الأنشطة

بالإضافة إلى التعاون المثمر في تنفيذ مذكرة التفاهم مع مملكة البحرين، اضطلعت الإسكوا بمجموعة متنوعة من الأنشطة في هذا المجال.

(١) المؤتمر الوطني للسياسة الاجتماعية المتكاملة في جمهورية مصر العربية

عقد في القاهرة في شباط/فبراير ٢٠٠٧، بالتعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي في جمهورية مصر العربية والإسكوا. وقد عرض الاجتماع نموذجاً لصياغة سياسات اجتماعية متكاملة بناء على عدد من التجارب الناجحة، وجرى خلاله توصيف الحالة المصرية وتحديد العوامل المسهلة والمعوقة التي يجدر التوقف عندها، وتحديد مسارات ضبطها وتنظيمها لتخدم أهداف ضمان تكافؤ الفرص، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لجميع المواطنين على قدم المساواة. وشارك في الاجتماع ممثلون عن مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية وعن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها، وخبراء وإعلاميون.

(٢) استكمال إصدار التقارير الوطنية للسياسات الاجتماعية للدول الأعضاء

تبين هذه التقارير واقع الخدمات الاجتماعية الأساسية ومتطلبات تحسينها، بالإضافة إلى آليات صياغة السياسات الاجتماعية والموارد المالية والبشرية المخصصة لها ومتطلبات تطويرها. كما أعدت الإسكوا تقريراً عن القضايا المتصلة بصياغة السياسات الاجتماعية وتنفيذها. ويركز التقرير على إيضاح مفهوم السياسة الاجتماعية الذي يرتكز على ضمان تكافؤ الفرص، وضمان توفير الخدمات الأساسية لجميع المواطنين على قدم المساواة.

(ب) فريق سياسات التنمية الاجتماعية بالمشاركة

أبرز الأنشطة

(١) استكمال برنامج بناء القدرات والبحث بالمشاركة لتنمية المجتمع المحلي

من أجل بناء قدرات الحكومات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالتنمية المحلية، وتمكينها من المشاركة في سياسة التنمية وإدارة عمليات التغيير والتحديث، أصدرت الإسكوا دليل البحث بالمشاركة لتنمية المجتمع المحلي. ويقدم هذا الدليل إضافات هامة في استكمال بناء قدرات الأفراد والمؤسسات المعنية بالتنمية، كما يوفر قاعدة معرفية لاختيار السياسة المناسبة للتنمية. وأصدرت الإسكوا أيضاً دليل المدرب لورشة تأهيل العاملين في تنمية المجتمع المحلي، وهو مرجع تقني لإعداد ورشات العمل وتنظيمها.

(٢) بناء القدرات العاملين في اليمن

عقدت الإسكوا ورشتين وطنيتين لبناء قدرات العاملين في تنمية المجتمعات المحلية في اليمن في صنعاء، نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وعدن، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وقد نظمتها بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الإدارة المحلية في اليمن وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشكلت الورشتان فرصة جيدة للتفاعل بين المشاركين وصقل خبرتهم بشأن مسائل التنمية وشروط المشاركة وأنظمتها.

(٣) مشاريع تدريبية في المملكة العربية السعودية

استُكملت الإسكوا مشروع تفعيل عمل الجمعيات الخيرية النسائية في إطار المرحلة الثانية والنهائية للبرنامج الوطني لبناء القدرات. والهدف منه توسيع دائرة الجمعيات النسائية المستفيدة من برنامج التدريب، وتعميم الفائدة على مناطق جغرافية مختلفة في المملكة. وكذلك تابعت الإسكوا مشروع تمكين المرأة السعودية من الالتحاق بسوق العمل من خلال تدريب المدربات المهنيات، الذي يهدف إلى إعداد مدربات مهنيات في المناطق الريفية والمناطق المحتاجة، يمثلن جمعيات متنوعة ويتوزعن على مناطق جغرافية مختلفة. والجدير بالذكر أن هذا المشروع ينفذ بتمويل من شركة عبد اللطيف جميل المحدودة في المملكة العربية السعودية.

منشورات

- نهج تنمية المجتمع المحلي كأداة لصياغة السياسة الاجتماعية: هذه الدراسة تستعرض مفاهيم التنمية المحلية مقارنة بمفاهيم السياسة الاجتماعية، كما تستعرض عوائق تطبيقها. وتتطرق الدراسة إلى مساهمة منهج التنمية المحلية في صياغة السياسة الاجتماعية استناداً إلى خبرات الإسكوا في تطبيق هذا النهج.

- تقرير حول منهج الإسكوا في برامج ومشاريع تنمية المجتمع المحلي.

- تقرير حول الجهات المانحة للمعونة وشروط دعمها لمشاريع التنمية المحلية وما تعتمده من إجراءات تنظيمية. ويأتي هذا التقرير لمواجهة إحدى عقبات تطبيق الخبرات التي اكتسبها المشاركون في برامج الإسكوا.

- وكذلك أعدت الإسكوا تقريراً موسعاً حول حصيلة الأبحاث الميدانية الخاصة بالصناعات الحرفية ذات الطابع التراثي في لبنان، يركز على الجوانب التطبيقية للصناعات الحرفية.

(ج) فريق السكان والسياسة الاجتماعية

اجتماعات ومشاريع أخرى

(١) الهجرة الدولية والتنمية

إدراكاً لدور الهجرة وتأثيرها على الساحتين الدولية والإقليمية ولأهمية العلاقة المتبادلة بين الهجرة والتنمية، نظمت الإسكوا اجتماع خبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، بالتعاون مع شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة. وقد عقد الاجتماع في بيروت في أيار/مايو ٢٠٠٦، وتخللته مناقشة التحديات التي تفرضها الهجرة الدولية والفرص التي تتيحها، وإمكانية إقامة حوار إقليمي لتنظيم وإدارة الهجرة في إطار من التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة إقليمياً ودولياً. ونظمت الإسكو أيضاً حلقة نقاش خلال الندوة العالمية المعنية بالهجرة الدولية والتنمية، التي

عقدت في إيطاليا في حزيران/يونيو ٢٠٠٦. وتناولت الحلقة القضايا الرئيسية للهجـرة الدوليـة وأبعادهـا الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية، كما تناولت مسألة هجرة الأيدي العاملة عموماً والعمالة الوافـدة إلى منطقة الخليج خصوصاً، والهجرة الدولية باعتبارها نهجا يسهم في التخفيف من حدة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية على الصعيدين المحلي والإقليمي.

(٢) إدماج البعد الديمغرافي في عملية التنمية

تتعاون الإسكوا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ مشروع حول إدماج التحول الـديمغرافي في عملية التنمية في المنطقة العربية. وهذا المشروع يهدف إلى تنمية القدرات الفنية فـي مجـال التحليـل الديمغرافي، وتعبئة جهود متخذي القرار لدمج القضايا السكانية في عملية التخطيط، وذلك في محاولة لمساندة الدول العربية في الاستعداد للاستفادة من فرصة النافذة الديمغرافية ومواجهة تحدياتها.

(د) فريق السياسة الاجتماعية في المدينة

أبرز الأنشطة

(١) الإدارة الحضرية الجيدة

في سياق المتابعة الإقليمية للمؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة، وتنفيذاً لجدول أعمال الموئل الثاني والإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، تبنت الإسكوا القضـايا ذات الأولوية في هذه المجالات في المنطقة، بهدف تعزيز ممارسات الحكم الحضري السـليم، وتحقيـق التنميـة الحضرية، ومعالجة قضايا ضمان الحيازة، والبيئة الحضرية المستدامة، ودمج جميع الشرائح في المجتمـع. وقد أطلق مشروع الحملة الإقليمية لضمان حيازة السكن والأرض والإدارة الحضرية الجيدة في دول منطقـة غربي آسيا استناداً إلى ثلاثة مقومات أساسية هي: تعزيز الشراكة، وبناء القدرات، والحد من الفقر. وفي هذا السياق أعدت الإسكوا دراسة حول الإطار العام المقترح للحملة على المستوى الإقليمي. كما أعدت دراسـة حول الاستراتيجية الإعلامية لدعم خطة عمل المبادرة الوطنية. وقامت الإسكوا، بالتعاون مع منظمة المـدن العربية، بإصدار تقرير عن قضايا ضمان حيازة المسكن والإدارة الحضرية الجيدة في مدن عربية مختـارة، وإصدار دراسة حول التحليل المقارن لسياسات الحيازة السكنية والعقارية والإدارة الحضرية الجيدة فـي دول مختارة في منطقة الإسكوا.

(٢) المرصد الحضري

نظمت الإسكوا ورشة عمل حول المراصد الحضرية الوطنية والمحلية في الدول العربية في إطـار الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي التي عقدت في فانكوفر، كندا، في حزيران/يونيو ٢٠٠٦. وشـارك في ورشة العمل المرصد الحضري الوطني في جمهورية مصر العربية، والمرصد الحضري الـوطني فـي المملكة الأردنية الهاشمية، والمرصد الحضري الوطني في تونس، والمرصد الحضري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالإضافة إلى ممثلين عن المؤسسات المحلية والوطنية والعربية والدولية على المستويين الوطني والمحلي، وعدد من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والإعلام.

(٣) التحضر وتغير طابع المدنية

أصدرت الإسكوا دراسة حول التحضر وتغير طابع المدينة العربية، تتناول التطورات التي شهدتها وتشهدها المدينة العربية نتيجة للضغوط الناجمة عن الهجرة إلى المدن، والزيادة السكانية والتطورات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية عموماً.

٨- وحدة تنسيق الإحصاءات

(١) دورة إقليمية في مجال الإحصاء

استضافت عمّان الدورة التدريبية الإقليمية الأولى للمدربين في مشروع المعرفة الإحصائية وبناء القدرات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني. وقد عقدت الإسكوا هذه الدورة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وتعتبر مبادرة إقليمية ضمن أنشطة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني، من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى البيانات، وتعزيز القدرة والمعرفة الإحصائية.

وهدفت الدورة إلى تدريب فرق عمل وطنية على رصد الأهداف الإنمائية للألفية والاستخدام الأمثل للبيانات والمؤشرات اللازمة لصياغة السياسات في تحقيق هذه الأهداف وغيرها من الأهداف الإنمائية الوطنية. وضمّت الدورة مشاركين من الأردن وفلسطين، منهم ممثلون عن الأجهزة الإحصائية الوطنية ومستخدمو الإحصاءات في الدوائر الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

والجدير بالذكر أن الإسكوا هي نقطة الارتكاز لمشروع المعرفة الإحصائية وبناء القدرات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني في المنطقة العربية، وتنفذه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومات البلدان المشاركة.

(٢) ورشة العمل الوطنية الأولى لإحصاءات النوع الاجتماعي

نظمت الإسكوا ورشة العمل بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في العراق تحت مظلة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك في إطار مشروع تطوير إحصاءات النوع

الاجتماعي في العراق. وقد عقِدت هذه الورشة في عمّان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وهي أول ورشة تدريبية لتطوير عملية جمع إحصاءات ومؤشرات النوع الاجتماعي وإنتاجها ونشرها واستخدامها في العراق.

وشارك في الورشة ٢٤ شخصاً يعملون في إنتاج الإحصاءات واستخداماً من مختلف الأجهزة الإحصائية الوطنية، والوزارات المختصة، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام.

ومن المواضيع المهمة التي عرضت على المشاركين في الورشة تحديد قضايا النوع الاجتماعي وتحديد الإحصاءات والمؤشرات عن تلك القضايا، وتجميعها وتحليلها وعرضها.

وفي ختام الورشة، اعتُمدت قائمة تتضمن قضايا النوع الاجتماعي ذات الأولوية وكذلك مجموعة من مؤشرات النوع الاجتماعي المتعلقة بقياس القضايا المطروحة. ولمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على موقع الإنترنت: http://www.escwa.org.lb/divisions/scu/events/1113Dec06.asp.

(٣) ورشة عمل حول الحسابات القومية

عقدت الإسكوا ورشة عمل إقليمية حول الحسابات القومية في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، شارك فيها خبراء من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والإسكوا، وممثلون عن الأجهزة الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية في البلدان الأعضاء. وكان الهدف من الورشة إنشاء منتدى إقليمي لتبادل الآراء والممارسات والاستشارات، وتحليل القضايا الراهنة والمستقبلية المتعلقة بتطبيق وتحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في منطقة غربي آسيا.

وقد ركزت الورشة على قضايا رئيسية من النواحي النظرية والعملية، خاصة التعديلات الطارئة على نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وسبل تطبيق هذا النظام في بلدان المنطقة، والتحديات المستقبلية، والحسابات القومية الفصلية، وتخللها عرض لخبرات البلدان الأعضاء وتجاربها.

باء- الخدمات الاستشارية وأنشطة التعاون

١- التعاون الفني

تعتبر أنشطة التعاون الفني والخدمات الاستشارية التي تقدمها الإسكوا مكملة لأنشطتها الإنمائية. وتهدف أنشطة التعاون الفني إلى تعزيز القدرات الذاتية للبلدان الأعضاء. وتضطلع شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني بتخطيط ورصد أنشطة الإسكوا العادية وبالإشراف على الأنشطة الممولة من خارج الميزانية العادية.

وتبنى أنشطة التعاون الفني على الميزات المقارنة للإسكوا والتي تتمثل بما يلي:

- المنظور الإقليمي؛
- الصفة الحكومية الرسمية؛

- تنوع الاختصاصات؛
- الفعالية في أنشطة التكامل الإقليمي ضمن السياق الدولي.

٢- الخدمات الاستشارية

يزود المستشارون الإقليميون الدول الأعضاء بالمعرفة والخبرة الضروريتين لمعالجة قضايا التنمية المستدامة في مختلف المجالات، بما في ذلك الطاقة، والإحصاء، والحسابات القومية، والبيئة، والعلم والتكنولوجيا، والسياسات الاجتماعية، وإدارة الموارد المائية، وقضايا منظمة التجارة العالمية.

وفي عام ٢٠٠٦، نظمت الإسكوا ١٢٨ مهمة استشارية، أنجز ٧٥ في المائة منها تقريباً مستشارو الإسكوا المتفرغون، وأنجز الباقي مستشارون استعين بهم لمهام محددة.

وقد استفادت من هذه الخدمات الجمهورية العربية السورية والعراق (١٥ مهمة في كل بلد)، تليهما مصر، والأردن وعمان (١٣ و١٢ و٩ مهام على الترتيب). وكانت أكثر المهام في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تليها قضايا البيئة ثم قضايا التجارة العالمية وقضايا النوع الاجتماعي.

(أ) في مجال التجارة العالمية

الخدمات الاستشارية في مواضيع التجارة العالمية هي محور أساسي في خدمات برنامج التعاون الفني التي تقدمها الإسكوا للدول الأعضاء بناء على طلبها. وتهتم الدول الأعضاء التي تفاوض للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهي العراق ولبنان واليمن، بتحضير ملفات الانضمام في مجال السلع والخدمات. وقد جرى أيضاً تقديم خدمات استشارية إلى الجماهيرية العربية الليبية، وهي من الدول العربية غير الأعضاء في الإسكوا، في إعداد مذكرة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتهتم الجمهورية العربية السورية بتحضير وتعديل تشريعاتها الوطنية وفقاً لالتزامات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. أما الدول المتبقية فتهتم بالخدمات الاستشارية في تطبيق وتنفيذ اتفاقات التجارة العالمية؛ ودراسة وتحليل مواضيع المفاوضات في أجندة الدوحة للتنمية.

وتحلّ خدمات التدريب في مواضيع التجارة العالمية في مقدمة الخدمات المقدمة في عام ٢٠٠٦. وقد جرى إعداد أكثر من برنامج تدريبي بالتعاون مع اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، وعقدت ورشات عمل تدريبية تناولت تسوية المنازعات التجارية، والتزامات المملكة العربية السعودية عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وقضايا الدعم والإغراق كوسيلة لحماية الإنتاج الوطني.

ومن المجالات التي جرى تقديم المعونة الفنية فيها في عام ٢٠٠٦، إعداد دراسات عن مواضيع معينة، مثل موضوع التجارة والبيئة. وقد عقدت الإسكوا ورشتي عمل في دمشق وصنعاء، وقدمت المساعدة الفنية لفتح هذا الملف ضمن مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وقدمت الإسكوا أيضاً خدمة استشارية لجامعة الدول العربية، بناء على طلبها، في إعداد القائمة الأولية للسلع البيئية لعرضها على الوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة.

مهمة استشارية إلى جمهورية السودان الديمقراطية

استجابة للطلب المقدم من حكومة السودان، الذي هو عضو مراقب في الإسكوا، قدمت الإسكوا لهذا البلد المساعدة الفنية في تنظيم وإعادة هيكلة وزارة التجارة الخارجية بحيث تلبي متطلبات تنمية قدرات التفاوض والنفاذ إلى الأسواق العالمية وزيادة الوعي باتفاقات وقضايا منظمة التجارة العالمية. وشملت المهمة عقد عدد من الندوات حول اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وزوّدت الإسكوا حكومة السودان بالتقرير النهائي عن متطلبات إعادة الهيكلة في وزارة التجارة الخارجية خلال فترة وجيزة بعد الانتهاء من المهمة.

(ب) في مجال إدارة قضايا البيئة

(١) إعداد الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لحماية البيئة في الجمهورية اليمنية

قدّمت الإسكوا الدعم الفني في إعداد هيكل تنظيمي قوي يمكن الهيئة العامة لحماية البيئة من أداء المهام والمسؤوليات المنوطة بها. وقد اطّلع المستشار على المسؤوليات المنصوص عليهاً في قانون حماية البيئة اليمني، ثم عمل على تصنيف مختلف الوحدات الإدارية، من إدارات عامة وإدارات وأقسام نوعية. وأجرى تحديداً جغرافياً،استُحدثت على أثره فروع إقليمية للهيئة العامة لحماية البيئة، لتكون الأذرع التنفيذية في مختلف محافظات الجمهورية اليمنية، وذلك تطبيقاً لمبدأ مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ ضماناً لتحقيق التنمية المستدامة.

(٢) دمج البعد البيئي في السياسات السكانية في المملكة العربية السعودية

تتبنى المملكة العربية السعودية عملية دمج الأبعاد البيئية في التخطيط الاستراتيجي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وفي سبيل ذلك، قدمت الإسكوا الدعم الفني لوزارة الاقتصاد والتخطيط في إعداد دراسة حول دمج البعد البيئي في السياسات السكانية، تضمّنت مجموعة من التوصيات اعتمدتها الوزارة بشأن توزيع السكان والتخطيط العمراني، والأنشطة الصناعية، واستخدامات الوقود الأنظف، والمعالجة الثلاثية لمياه الصرف الصحي.

(٣) إعداد خطة وضع استراتيجية التنمية المستدامة لقطاعي النفط والثروة المعدنية في الجمهورية العربية السورية

طلبت وزارة النفط والثروة المعدنية في الجمهورية العربية السورية المعونة الفنية من الإسكوا في إعداد وثائق استراتيجية التنمية المستدامة لقطاعي النفط والثروة المعدنية. وقد قام المستشار الإقليمي للبيئة بجولة ميدانية شملت ستة مواقع تعرف خلالها على مختلف الأنشطة في القطاعين، ثم عمل على إعداد خطة العمل لوضع الاستراتيجية، وتقوم الفرق المختصة في الوزارة حالياً بإعداد الوثيقة الأولى لتشخيص الوضع الحالي.

(٤) البدء في إعداد منهجية لدمج الاعتبارات البيئية في التخطيط الاستراتيجي في سلطنة عمان

طلبت وزارة الاقتصاد الوطني في سلطنة عمان من الإسكوا المعونة الفنية في إعداد منهجية لدمج الاعتبارات البيئية في التخطيط الاستراتيجي من أجل ضمان استدامة التنمية. وقام المستشار الإقليمي بدراسة الوثائق الخاصة بالتخطيط الإنمائي في السلطنة، وبإعداد منهجية تتضمن إنشاء إطار مؤسسي داخل الوزارة يتولى جميع المهام المتعلقة بدمج الاعتبارات البيئية في التخطيط الاستراتيجي لمختلف الأنشطة البشرية، وذلك في إطار الاستراتيجية الشاملة للتنمية المستدامة التي تعتمدها السلطنة بعنوان "رؤية ٢٠٢٠"

(ج) في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- قدمت الإسكوا خدمات استشارية في هذا المجال لدولة الإمارات العربية المتحدة لدراسة واقع المعلومات وسريانها، ومراجعة الدراسات السابقة التي أجريت لتطوير عمل المجلس الوطني الاتحادي، واقتراح خطة عمل لتعزيز القدرات الذاتية وبناء شراكات معرفية لإعداد التقارير والمعلومات اللازمة لأعضاء المجلس.

- قدم المستشار الإقليمي خطة عمل لسلطنة عمان لتنفيذ مشروع إنشاء قاعدة مركزية للبيانات والمعلومات الإحصائية باستخدام تكنولوجيا مستودعات البيانات (Data warehousing).

- استضافت الإسكوا في بيروت عدداً من العاملين في الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في جمهورية العراق لبلورة خطة عمل مناسبة لتنظيم الاستفادة من وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمل الجهاز الإداري والفني، بالتعاون مع معهد البحوث الصناعية في لبنان.
- نظمت الإسكوا ورشتي عمل حول استخدام برمجيات ESIS للمؤشرات الإحصائية التي جرى تطويرها في الإسكوا لكل من منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في قطر والمجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

خدمات إضافية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

	البلد	الجهة	طبيعة المهمة
١	المملكة العربية السعودية	وزارة الاقتصاد والتخطيط	دراسة واقع حال المعلوماتية في قطاع التعليم
٢	المملكة الأردنية الهاشمية	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	المساهمة في إعداد استراتيجية وطنية للبحث والتطوير في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٣	المملكة الأردنية الهاشمية	دائرة الإحصاءات العامة	دراسة واقع نشاط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واقتراح خطوات لبناء القدرات وتطوير العمل من خلال توسيع استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٤	دولة الكويت	وزارة العدل	زيارة استطلاعية لنظم المعلوماتية القانونية في الكويت وشبكة المعلومات القانونية والتشريعية لدول مجلس التعاون الخليجي
٥	جمهورية العراق	وزارة التربية	إعداد وثائق مشروع إنشاء مركز للتطوير ومراكز لتدريب المدرسين في وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٦	دول مجلس التعاون	منظمة الخليج للاستشارات	وضع خطة للمؤشرات الصناعية ومؤشرات تكنولوجيا

	البلد	الجهة	طبيعة المهمة
	الخليجي	الصناعية	المعلومات والاتصالات
٧	الإمارات العربية المتحدة	المجلس الوطني الاتحادي	تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعمل البرلماني

(د) في مجال تمكين المرأة

قدمت الإسكوا في هذا المجال الخدمات الاستشارية التالية:

- المساعدة في إعداد التقارير الوطنية حول تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من خلال دورات تدريبية استفادت منها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة في لبنان، وزارة الشؤون الاجتماعية في فلسطين، والمجلس الأعلى للمرأة في الجمهورية العربية اليمنية.

- بناء قدرات اللجان الوطنية والمراكز الحكومية المهتمة بقضايا المرأة، وقد استفادت من ذلك اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

- التخطيط الإستراتيجي والمساعدة في ترشيد الرؤية المشتركة لعمل الآليات الوطنية وتحديد آفاق معينة وواضحة تستند إلى خطط عمل وبرامج محددة للتطبيق يكون من الممكن قياسها في المستقبل وتقييم فعاليتها. واستفادت من ذلك اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والاتحاد العام للمرأة في الجمهورية العربية السورية.

- زيادة الوعي بمنظور النوع الاجتماعي وبناء القدرات من أجل دمج النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية والبرامج. واستفاد من ذلك الاتحاد النسائي العام في الإمارات العربية المتحدة، والمجلس الأعلى للمرأة في الجمهورية العربية السورية.

(•) مشاريع التنمية المستدامة

تؤدي الإسكوا دور المنسق الإقليمي لتحضير الدول العربية لمستلزمات التنمية المستدامة وإعداد مساهماتها في تقارير واجتماعات لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهي نقطة الارتكاز الإقليمية في تنفيذ التوصيات التي تصدر عن هذه اللجنة.

وفي عام ٢٠٠٦، باشرت الإسكوا مشروعاً يهدف إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في معالجة أولويات التنمية المستدامة مع التركيز على قضايا الطاقة. وقد تضمن هذا المشروع سلسلة من ورشات العمل والاجتماعات والدراسات التي تناولت الأولويات التي حددتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا سيما في دورتيها الرابعة عشرة والخامسة عشرة، وفي: الطاقة والتنمية المستدامة، وتلوث الهواء، وتغيرات المناخ، والتنمية الصناعية.

وفي إطار هذا المشروع تتخذ الإسكوا مبادرات إقليمية حول الطاقة النظيفة. وقد نظمت ورشتي عمل في هذا المجال في الأردن. الأولى تناولت قضايا الإعلان عن نظم الفعالية في استخدام الطاقة في الأجهزة المنزلية، والثانية هدفت إلى تدريب الموظفين الحكوميين على المبادئ الأساسية في آليات التنمية النظيفة، وتوصلت إلى مجموعة من التوصيات بشأن تصميم مشاريع هذه الآليات والاستفادة منها.

(و) الخدمات الاستشارية في مجال الطاقة

- دولة الإمارات العربية المتحدة: بناءً على طلب وزارة الطاقة، نظمت الإسكوا في شباط/فبراير ٢٠٠٦ مهمة استشارية نوقشت خلالها متطلبات تطوير الهياكل التشريعية والمؤسسية للقطاع، ولا سيما إعداد مقترح لقانون الطاقة؛ تأسيس مجلس أعلى للكهرباء والماء في الإمارات العربية المتحدة؛ إجراء دراسة جدوى لإنشاء مركز وطني لأبحاث الطاقة المتجددة. وكلفت الإسكوا مستشاراً بإعداد مقترح بالتشريعات المطلوبة.

- الجمهورية اليمنية: طلبت وزارة الكهرباء اليمنية/المؤسسة العامة للكهرباء من الإسكوا المساعدة في وضع الإطار العام لبرنامج ترشيد استهلاك الطاقة في القطاعات السكنية والتجارية والصناعية اليمنية، ووضع خطة لبناء القدرات الوطنية اليمنية لتنفيذ برنامج ترشيد وتحسين كفاءة الطاقة المقترح. وقد نفذ هذه المهمة المستشار في مجال الطاقة الكهربائية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

(ز) خدمات استشارية بناء على طلب الدول الأعضاء حول مواضيع متعلقة بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ

بناء على طلب وزارة الزراعة الأردنية، قام رئيس فريق الزراعة المستدامة والتنمية الريفية بمهمة استشارية إلى الأردن تخللها تقييم لحاجات بناء القدرات الأردنية في مجال تقييم ظاهرة تدهور الأراضي ودرءها. وخلصت هذه المهمة إلى مجموعة من التوصيات، لتكون جزءاً في مخطط فعال لبناء القدرات اللازمة للحد من تدهور الأراضي. وتم الاتفاق خلال الزيارة على ان يقوم رئيس فريق الزراعة المستدامة والتنمية الريفية، في عام ٢٠٠٧، بتنسيق تطبيق عدد من الأنشطة لبناء القدرات في مجال تقييم تدهور الأراضي في عمان. وقد جاء تقييم الوزارة جيداً جداً لهذه المهمة وأوصي بتنظيم مهام مماثلة في المستقبل.

(ح) الدورات التدريبية

نظمت الإسكوا ١٤ دورة تدريبية تهدف إلى بناء قدرات المؤسسات المحلية التي تعالج تحديات التنمية في مجالاتها. خمس ورشات تناولت المرأة، وأربع عالجت قضايا الطاقة والبيئة، وثلاث عالجت قضايا الإحصاء. وكانت ثمان من تلك الورش ذات طابع قطري في حين كانت الورش الباقية ذات طابع إقليمي.

٣- ضمان الجودة في التعاون الفني

تقيّم الإسكوا أنشطتها بانتظام من خلال الاستبيانات والتقييمات الميدانية والمقابلات وغير ذلك من آليات مراقبة الجودة في الخدمات.

وفي عام ٢٠٠٦، جرى توزيع ٨٢ استبياناً على الدول الأعضاء والمنظمات التي استفادت من هذه الخدمات الاستشارية في عام ٢٠٠٥. وبلغت نسبة الردود ٧٠ في المائة. واعتبر أكثر من ٨٥ في المائة أن الخدمات جيدة من حيث التوقيت والعدد والنوعية، واعتبر ٩٠ في المائة أن التوصيات التي قدمها المستشارون كانت مناسبة ويمكن تطبيقها والاستفادة منها. وأشارت معظم الردود إلى أن المستشارين الإقليميين قدّموا مساهمة مباشرة أو غير مباشرة في تحسين عمل الذين كانوا على اتصال معهم. وأشار المستفيدون إلى إن فائدة الخدمات الاستشارية تندرج في فئة أو أكثر من الفئات التالية:

- بلورة استراتيجيات مناسبة وخطط عمل فعالة؛
- تحسين الإجراءات و/أو الهيكليات التنظيمية الحالية؛
- المباشرة بمشاريع جديدة مفيدة؛
- تنفيذ أنشطة محددة و/أو تقييمها بدقة.

وذكرت الردود أن الخدمات التي تقدمها الإسكوا كانت مفيدة، وحلت الورشات التدريبية والدعم الفني في المرتبة الأولى، تليها التوصيات بشأن السياسات، ثم تحديد مشاريع وإعدادها ثم تنفيذها. وأشار ٧٢ في المائة من الردود إلى أن المستفيدين كانوا على علاقة عمل تراوحت بين الجيدة والجيدة جداً مع المستشارين الإقليميين ومع موظفي الإسكوا عموماً.

كما ذكرت الردود إلى أنه من المفيد أن تلحظ الإسكوا في خدماتها الفنية المستقبلية القضايا التالية:

- إنشاء قاعدة بيانات للخبراء الإقليميين؛
- متابعة مباشرة لتوصيات المهام الاستشارية؛
- زيادة عدد المهام الاستشارية وإطالة مدتها؛
- إشراك أعداد أكبر من الخبراء الوطنيين في المهام الاستشارية؛
- تقديم خدمات منتظمة في المراقبة والتقييم؛
- توسيع نطاق نشر المعلومات عن برامج الإسكوا وأنشطتها؛
- زيادة ورشات التدريب للوزارات وغيرها من الهيئات الحكومية؛
- تنظيم المزيد من الاجتماعات الإقليمية لتبادل الخبرات والمعرفة بين الدول الأعضاء؛
- ترتيب برامج للتبادل والتعاون بين الدول الأعضاء؛
- تعميم الإنجازات والدروس المكتسبة في دولة محددة أو على دول أخرى.

الفصل السادس- الخدمات الإدارية

ألف- قسم شؤون الميزانية والشؤون المالية

يقوم هذا القسم بوضع الميزانية العادية للإسكوا ويتولى الإدارة المالية للمشاريع التي تمول من خارج الميزانية. كما يقوم هذا القسم بإدارة الشؤون المالية المتعلقة بالخدمات العامة المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تستخدم بيت الأمم المتحدة. وفي المجال الأخير، أعد القسم مذكرة تفاهم مع تلك الوكالات تشمل تكاليف الإقامة في بيت الأمم المتحدة والأمن والخدمات الطبية والمشتريات والتنظيفات وغيرها.

وبالرغم من الحرب الإسرائيلية على لبنان خلال صيف ٢٠٠٦، استمر القسم بالقيام بواجباته من خلال مكتب مؤقت أقيم في فيينا وعدد قليل من الموظفين الأساسيين الذين استمروا في العمل في بيروت.

باء- قسم خدمات الدعم المركزي

كان لهذا القسم الدور الأساسي في إجراء التصليحات الضرورية للأضرار التي وقعت على بيت الأمم المتحدة خلال الحرب، بالتنسيق مع الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط مدينة بيروت (سوليدير) التي تملك المبنى، بحيث كان المبنى جاهزاً بالكامل للعمل عند عودة الموظفين من فترة الإجلاء الاضطراري. وقد استمر هذا القسم بأداء كافة المهام المطلوبة خلال الحرب، بما في ذلك العلاقات مع المقر في نيويورك. وشارك هذا القسم مع قسم الأمن في تنفيذ المشاريع الضرورية لتعزيز مختلف المواصفات الأمنية المطلوبة، بما في ذلك تدعيم القضبان الحديدية الحامية في الأطراف الخارجية للمبنى، وتعزيز مسالك وبوابات الطوارئ، وتعزيز العوائق في مداخل ومخارج السيارات. كذلك تم تحسين المصاعد المرتبطة بالمواقف بحيث أصبحت تصل إلى الطابق الأرضي بدلاً من توقفها في طابق الميزانين، وذلك لتسهيل الحركة بين مدخل المبنى وطوابق خدمات المؤتمرات وقاعاتها.

وقام قسم خدمات الدعم المركزي باستقصاء ميداني لعدد من المباني في لبنان، التي من المحتمل أن تنتقل إليها الإسكوا بشكل مؤقت أو دائم عند الاضطرار، من حيث توافر متطلبات الأمن والسلامة فيها، وذلك بالتنسيق مع ممثلي الدولة المضيفة وبمشاركة قسم الأمن في المنظمة.

جيم- قسم شؤون المؤتمرات

يقدم هذا القسم الدعم التنظيمي والإداري لاجتماعات الإسكوا الحكومية والدولية واجتماعات الخبراء والحلقات الدراسية وورش العمل. وفي عام ٢٠٠٦ خدم هذا القسم ٥ اجتماعات حكومية و٥ اجتماعات خبراء، و٣٢ ندوة وورشة عمل. كما نسق الخدمات لأكثر من ٤٠ نشاطاً لوكالات الأمم المتحدة الأخرى المقيمة في بيت الأمم المتحدة. وقد أنجز القسم إصدار كافة المنشورات المقررة لعام ٢٠٠٦ باللغتين العربية والإنكليزية.

دال- قسم الموارد البشرية

كان عام ٢٠٠٦ مليئاً بالتحديات أمام هذا القسم بشكل خاص، بسبب تداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان والإجلاء الاضطراري الذي نفذته الإسكوا لعدد كبير من موظفيها.

فقد تابع القسم الاهتمام بسلامة الموظفين في جو من التوتر الأمني والسياسي، وفي ظل توقف شبه كامل للعمل، وذلك من خلال مجموعة من الموظفين الأساسيين الذين استمروا في العمل في بيروت بالتعاون مع مكتب مؤقت أقيم في فيينا. وقد أبدى كافة العاملين في القسم، والموظفون المحليون منهم بشكل خاص، اندفاعاً خاصاً لإنجاز كافة المهمات المطلوبة بمعنويات عالية والتزام مهني واضح. وخلال فترة الإجلاء الاضطراري استعان القسم بمساعدات مشكورة من عدد من مكاتب الأمم المتحدة المنتشرة في العالم لتوفير الخدمات لموظفي الإسكوا الذين تم إجلاؤهم، وبشكل خاص مقرا الأمم المتحدة في نيويورك وفيينا وإدارات بعثات حفظ السلام.

هاء- وحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أنجزت هذه الوحدة المهام العديدة التي طُلبت منها خلال فترات الانقطاع المختلفة التي تسببت بها الحرب، وما سبقها وتلاها من اضطرابات أمنية وسياسية. ومن بين الخدمات التي وفرتها هذه الوحدة:

- ربط مبنى الأمم المتحدة في بيروت بالخدمات الضرورية للإسكوا في فيينا؛
- إعادة خدمات الحاسوب الكاملة لكافة الموظفين بعد فترة الإجلاء؛
- إقامة موقع في فيينا للحفاظ على المعلومات في حالة الطوارئ حيث تم حفظ كافة السجلات الإلكترونية للإسكوا.
- إدارة ٢٥٠ جلسة من جلسات الربط الإلكتروني بالصوت و/أو بالصورة لمؤتمرات نظمتها الإسكوا.

الفصل السابع- النشاطات الإعلامية

يعمل الفريق الإعلامي في الإسكوا في إطار برنامج عمله وفي إطار الاستراتيجية التي وضعت في عام ٢٠٠١، وذلك في مجالات عمل رئيسية أبرزها:

- تغطية أنشطة اللجنة على ضوء أهدافها الاستراتيجية، بما في ذلك مهام الأمين التنفيذي والاجتماعات والمؤتمرات، والخدمات الاستشارية والمشاريع الميدانية، والدراسات والتقارير. وفي هذا السياق، شملت التغطية الإعلامية ٨٣ حدثاً في عام ٢٠٠٦.

- تنظيم أنشطة إعلامية استراتيجية باستخدام وسائل إعلامية مبسطة.

- دعم الترويج لعمل الأمم المتحدة والتركيز على أولويات برنامج عملها.

- إصدار النشرة الأسبوعية بالعربية والإنكليزية وتوزيعها على شبكة تضم أكثر من ٢٥٠٠ عنوان، من أفراد ومؤسسات حكومية ومنظمات غير حكومية.

- إنتاج مواد إعلامية مقروءة ومبسطة بالعربية والإنكليزية ومنها في عام ٢٠٠٦: الملف الإعلامي الذي جرى تحديثه وتوزيعه في الدورة الوزارية الرابعة والعشرين للإسكوا وتضمن ثلاثة كتيبات بعنوان "الإسكوا: لمحة عامة" و"أنشطة التعاون الفني في الإسكوا" و"صندوق الإسكوا الاستئماني للأنشطة الإقليمية" وثمانية كراسات حول إنجازات الإدارات الفنية في العام ٢٠٠٥؛ وكتيباً بعنوان "معاً من أجل الشباب العربي: احتفال موسيقي لنجوم ستار أكاديمي"؛ وكتيباً حول مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال النقل البحري في المشرق العربي.

- إنتاج مواد إعلامية مرئية ومسموعة وعرضها على محطات التلفزيون في لبنان والمنطقة.

- تنظيم معرض في عام ٢٠٠٦ على هامش الدورة الوزارية الرابعة والعشرين. وقد ضم المعرض المنشورات الصادرة عن الإسكوا في الأعوام القليلة الماضية، وملصقات وكتيبات حول الإسكوا وأنشطتها ومشاريعها المتنوعة.

- تنظيم حفل موسيقي لطلاب ستار أكاديمي ٢٠٠٦ على هامش الدورة الوزارية الرابعة والعشرين تحت عنون "معاً من أجل الشباب العربي". وقد اندرج هذا الحفل الموسيقي في سياق شعار الدورة وهو "مواجهة بطالة الشباب في منطقة الإسكوا".

خلال الحرب على لبنان

في فترة إجلاء موظفي الأمم المتحدة عن بيروت بسبب الحرب على لبنان في تموز/يوليو ٢٠٠٦، استمر الفريق الإعلامي الذي توزع بين بيروت والقاهرة في إصدار البيانات والمقالات حول ما يستجد من تطورات وما عقد من اجتماعات خارج البلد المضيف، واستمرار عمل الموظفين من مواقع إقامتهم.

العلاقات العامة

كانت الأنشطة الإعلامية التي أعطت وهجاً إضافياً لعمل الإسكوا مقرونة أيضاً بتحركـات الأمـين التنفيذي والعلاقات العامة التي دخلت في إطار التعريف عن عمل اللجنة. فقد تجاوزت الزيارات التي قامت بها بعض الشخصيات إلى الإسكوا الإطار البروتوكولي، فكانت مناسبات لشرح عمل اللجنة وتقوية أواصـر التعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. كما أن الزيارات التي دعيت إلى القيام بها الأمين التنفيذي أثرت كثيراً في توسيع نطاق التواصل مع الإسكوا، إلى حد أن الأمانة التنفيذية أتاحت الفرصة للإفـادة مـن الشخصيات الإعلامية العربية في التعريف عن الإسكوا.

الإسكوا في لبنان والمنطقة

من خلال رصد الأنشطة التي قامت بها الإسكوا واهتمام الصحافة اللبنانية والعربية بها، أظهرت الإحصاءات التي أجراها الفريق الإعلامي أن اللجنة كانت موضع اهتمام في الصحافة اللبنانية والعربية في عام ٢٠٠٦ وذلك بطلـب مـن الأمانة التنفيذية، بينما كان لأنشطة الأمين التنفيذي وقع لافت في الصحافة اللبنانية والعربية. وبالإضافة إلى ذلك، كـان للإسكوا مكانة لافتة في الصحافة اللبنانية والعربية في إطار تغطية الأنشطة التي حدثت في مقرها أو أمامه أو إشارة إلى دراساتها المعنية بالمنطقة وغيرها من الأنشطة.

وفي عام ٢٠٠٦، أنتجت الأمانة التنفيذية ثلاثة فواصل إعلانية حول مواضيع متعددة تتعلق بالمساعدة التي تقدمها الإسكوا للعراق عرضت على الفضائيات اللبنانية والعربية. كما تم إنتاج عشرة أفلام وثائقية بعنوان "المدرسة الالكترونية المتنقلة" و"فريق عمل الإسكوا من أجل العراق" و"شبكة الجامعات العراقية" و"التدريب على المهارات الإدارية في العراق" و"الاجتماع العربي التحضيري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في منطقة غربي آسيا" و"السياسات الاجتماعية المتكاملـة في المنطقة العربية" و"الإسكوا والتكامل الإقليمي حتى عام ٢٠١٠" و"الإسكوا في عام ٢٠٠٥" و"تضامناً مع جنوب لبنان" و"حفل ستار أكاديمي الموسيقي".